الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économique

الموضــوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية قطاع السياحة في الجزائر
دراسة مقارنة – الجزائر و تونس –
للفترة 2001 - 2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبة
علالي ماجدة

الأستاذة المشرفة:
أ.د/ قسوري إنصاف

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ د/ وسيلة السبتي	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أد/ إنصاف قسوري	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ نجاة مسمش	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024 /2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économique

الموضــوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية قطاع السياحة في الجزائر
دراسة مقارنة – الجزائر و تونس –
للفترة 2001 - 2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطالبة
علالي ماجدة

الأستاذة المشرفة:
أ.د/ قسوري إنصاف

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ د/ وسيلة السبتي	أستاذ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أد/ إنصاف قسوري	أستاذ التعليم العالي	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	د/ نجاة مسمش	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2024 /2025

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه، وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقد بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة " لقصوري إنصاف" التي لم تبخل علينا بالتوجيه والنصح ومد يد العون وجزاها الله كل الخير.

وإلى كل الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإلى كل موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما أشكر جميع الأصدقاء والزملاء

"ماجدة علالي"

إهداء

إلى من رافقتني دعواتهم في كل خطوة من خطوات حياتي نبع الحنان "أمي" وسندي حفظها الله و "أبي" طيب الله ثراه.

إلى زوجي الغالي الذي كان السند لي في إنجاز هذا العمل وإلى أختي الوحيدة وإخوتي وإلى أبنائي "معتز، معاز، مريم، ملاك".

إلى صديقتي ورفيقة دربي في الدراسة الدكتورة "مليكة علالي"

إلى كل صديقاتي

إلى كل من علمني حرفا أهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد له القبول والنجاح.

ماجدة علالي

ملخص

إن السياحة هي نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات فأصبحت من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبرى في العالم وتقوم عليها اقتصاديات الكثير من الدول، فهي صناعة قائمة بحد ذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها.

وتعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية من الأهمية التي تسعى إليها العديد من الدول، فهو يعتبر بمثابة القوة الإنتاجية في مجال صناعة السياحة من أجل تقديم أفضل الخدمات.

فهي بذلك واحدة من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني للعديد من الدول لما توفره من فرص جديدة للتشغيل، وتنوع في مصادر الدول، وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وما تحققه من توازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية مما يسمح بدفع عجلة التنمية، كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية المستدامة من خلال ترقية القطاع السياحي.

وقد أظهرت الدراسة بأن تونس تعرف انتعاشا سياحيا هاما وه ما تؤكده النتائج المحققة مقارنة بالجزائر التي لا يزال القطاع السياحي فيها دون المستوى المطلوب وهذا بالرغم من توفرها على مقومات وإمكانات هامة تؤهلها لمنافسة الدول السياحية في العالم.

الكلمات المفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ترقية القطاع السياحي، التنمية السياحية.

Abstract

Tourism, being a human activity and social phenomenon prevailing most societies, has become one of the most important economic activities, which has great importance in the world and on which the economies of many countries are founded on. It is itself an industry having its inputs and outputs.

The investment process in the sector of tourism is regarded as a high degree of importance that many countries seek for. It is considered as a productive force in the field of tourism industry in order to provide better services.

It isthus one of the most important sources of income for the national economy of many countries for the employment opportunities it provides, the diversity of the income sources of the country, the increase in GDP, and balance attainment among various sectors of the economy, allowing the progress of the development process, as it can also be the appropriate gateway to create sustainable development through the improvement of the sector.

The studies have shown that both Tunisia is witnessing important tourist prosperity. This is confirmed by the results achieved compared to Algeria where the tourism sector is still below the required level, and this in spite of the availability of the constituents and significant to potential to qualify her to compete tourist countries in the world.

Keywords: Tourism, Tourism investment, Foreign direct investment, Tourism sector prommotion, Tourism development.

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
01 – تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2023	52
02- تطور طاقات الإيواء بحسب الدرجات في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2001- 2020	53
03- توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية خلال الفترة 2001- 2022	54
04- تطور الليالي السياحية للمقيمين للفترة 2001- 2019	56
05- تطور الليالي السياحية لغير المقيمين للفترة 2001 -2019	57
06- تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2001- 2022	58
07- تطور طاقات الإيواء بتونس للفترة 2001 - 2023	60
08- تطور السياحة الدولية الوافدة للفترة 2001 – 2023	61
09- تطور الليالي السياحية 2001 -2023	62
10-تطور حجم الاستثمارات السياحية بالجزائر للفترة 2001 -2020	66
11- عدد تصريحات الاستثمارات حسب القطاعات 2001 -2017	67
12- ملخص مشروعات الاستثمار السياحي نهاية 2022	68
13- عدد تصريحات الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات 2002 -2017	69
14- تطور الاستثمارات السياحية في تونس 2013 -2019	70
15- مقارنة عدد الفنادق بين الجزائر وتونس	71
16- مقارنة عدد الأسرة بين الجزائر وتونس	72
17- مقارنة التدفقات السياحية بين الجزائر وتونس	73
18- مقارنة الليالي السياحية بين الجزائر وتونس	74
19- مقارنة الإيرادات السياحية بين الجزائر وتونس	75
20- مقارنة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام بين الجزائر وتونس	76
21- مقارنة عدد المشتغلين في قطاع السياحة بين الجزائر وتونس	77
22- ترتيب مؤشرات البنية التمكينية في الجزائر وتونس خلال الفترة 2015 - 2019	79
23- ترتيب مؤشرات السياسات والظروف التمكينية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر وتونس خلال الفترة 2015 -2019	80
24- ترتيب مؤشرات البنية التحتية في الجزائر وتونس خلال الفترة 2015 -2019	81
25- ترتيب مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية في الجزائر وتونس خلال الفترة 2015 – 2019	81
26- المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة والفر بين الجزائر وتونس خلال 2015- 2019	82

المقدمة

تعتبر السياحة أحد المحركات الرئيسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كثير دول العالم خاصة تلك التي تتوفر على مقومات السياحة الحقيقية، بل أصبحت تشكل أحد مجالات التجارة الدولية، فهي تعمل على الزيادة في لإيرادات الدولة من العملة الصعبة كما توفر عدد لا يستهان به من مناصب العمل وبالتالي فهي تغطي جانبا كبيرا من العجز المالي في القطاعات الأخرى، إلا أن الاهتمام بقطاع السياحة في كثير من الدول المعتمدة على الريع النفطي خاصة منها الدول العربية يكاد يكون ضعيفا مقارنة مع بعض الدول الأخرى التي جعلت من السياحة موردا أساسيا يدر عليها الكثير من الأرباح التي تعادل أو تفوق المورد النفطي، وتعد الجزائر أحد هذه الدول التي لم تتمكن من الاستفادة من هذا المورد بالرغم من توفرها على إمكانيات وثروات سياحية تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا عالميا بامتياز.

فبعد الاستقلال عمدت الحكومة الجزائرية إلى إعداد الكثير من المخططات التي تساعد على النهوض بقطاع السياحة وترقية المنتوج السياحي واللجوء إلى الاستثمار الداخلي والخارجي كأداة لتحقيق ذلك، إلا أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر كان بشكل محتشم وحذر مما ساهم في عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، ولعل ذلك يظهر في المؤشر الضعيف لواردات السياحة يقابله كثرة المخططات التي لم تأتي بأي نتيجة والتي كان آخرها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

من هذا المنطلق أصبح من الضروري الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للنهوض بقطاع السياحة لما له من إيجابيات في هذا المجال، مثل الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمحلية وكذا المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدولة، ولما حققه أيضا من نمو اقتصادي كبير لكثير من الدول التي كانت بالأمس القريب تعد من الدول الفقيرة، ولهذا فان استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد أساسا على توفير الضمانات الحقيقية التي تساعد على العمل في ظل ظروف مناسبة بعيد عن المخاطر التي قد تحدث في أي مرحلة من مراحل عملية الاستثمار، كالمصادرة أو التأميم.

إن الاعتماد على قطاع السياحة كأحد الموارد الهامة للدولة خاصة أصبح ضرورة في ظل تراجع المداخيل من العملة الصعبة في قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الأخرى التي لم تثبت نجاعتها إلى اليوم وعلى العكس من ذلكما حققه من نتائج إيجابية لكثير من اقتصاديات الدول النامية، خاصة دول الجوار.

أولا: إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية قطاع السياحة في الجزائر ؟

بناءا على هذه الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يتم تفعيل المقومات السياحية في الجزائر؟
- ما هو واقع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس؟
- ما هي المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في القطاع السياحي؟

ثانيا: الدراسات السابقة

لقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي بالعديد من الدراسات والأبحاث، أثبتت معظمها مدى أهمية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع السياحة والنهوض به، ومن أهم الدراسات التي اطلعنا عليها نجد:

- **كواش خالد**: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2003/ 2004، تطرق فيها الباحث إلى أهمية وآفاق السياحة في الجزائر كنشاط اقتصادي، ولقد حاول في أربعة فصول الكشف عن مفاهيم السياحة ووضعية الاستثمارات السياحية في الجزائر، وتقييم أداء القطاع السياحي الجزائري، وتوصل إلى القطاع السياحي في الجزائر لم يحقق النتائج المرجوة في عملية التنمية بمختلف أبعادها مبررا ذلك بالمقارنة مع الدول المجاورة.
- **لخضر بن علية**: دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2018/2017، ولقد حاول الباحث ضمن خمسة فصول تشخيص وتقييم قطاع السياحة في الجزائر والاستثمار فيه، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، حيث قام بإبراز مختلف المقومات والمؤهلات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تجعل منها قطبا سياحيا بامتياز مع الأخذ بالحسبان جانب تحقيق التنمية المستدامة، كما قام بعرض تجربة دول الجوار بغية

الاستفادة منها، وخلص إلى أن الجزائر ورغم كل ما تملكه من مقومات تواجه مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيق الاستثمار السياحي للأهداف المرجوة منه ومنها أهداف التنمية المستدامة.

– **عوينان عبد القادر**: السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013/2012، قسمت الدراسة إلى ثلاث أبواب تضمن كل باب فصلين حيث تناولت الدراسة الإطار النظري للسياحة والسياحة الدولية وأيضا تناولت واقع السياحة الجزائرية ومقارنتها مع التجارب السياحية العربية الناجحة، كما تناولت الإستراتيجية السياحية (2000- 2025) في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ومما وصل إليه الباحث في دراسته إلى أن الألفية الثالثة تعد بمثابة الالتفاتة الجدية من قبل الدولة الجزائرية لقطاع السياحة، بغية النهوض به وترقيته وجعله في مصاف القطاعات السياحية للدول المجاورة التي حققت نجاحا في تطوير القطاع السياحي.

ثالثا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية، ولكي نتمكن من حلها ومناقشتها، نضع جملة الفرضيات الآتية:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الركيزة الأساسية التي تقودنا إلى صناعة سياحية ناجحة.

– يمكن الاستفادة من المقومات السياحية الجزائرية من خلال تدعيمها بالمكونات المادية والتجارب الناجحة.

– تعتبر تجربة الجزائر في القطاع السياحي ناجحة نوعا ما مقارنة بدول الجوار.

– تعتبر البنية التحتية المتوفرة من أهم المعوقات التي تحول دون النهوض بالقطاع السياحي والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في التنمية السياحية.

رابعا: منهجية الدراسة

تطلبت الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة في البحث استخدام مناهج مختلفة، حسب طبيعة الموضوع وأجزائه غلب عليه المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن، لهذا كان المنهج وصفيا بأسلوب مسحي في الأجزاء المرتبطة بجمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المراد دراستها، وتحديد الوضع القائم بها والتعرف على الإيجابيات والسلبيات فيها ومعوقاتها، وصياغة العلاقات في صورة أسئلة بحثية أو فروض

خبرية، وذلك بهدف التعرف على مسببات المشكلة والكشف عن مدى صلاحية الوضع الحالي والحاجة لإحداث تغيرات فيها، وذلك من خلال وصف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي في كل من الجزائر و تونس.

ولتكملة إجراءات المنهج الوصفي اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي من خلال تجزئة وتقسيم وتقويم للمشكلة وتحليل المعطيات بين الدولتين، والتعمق في التفسير، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن من أجل تحديد مزايا وسلبيات القطاع السياحي بكل أجزائه في كل التجارب المقارنة.

خامسا:تصميم البحث

أي بحث يرسم هدفا محددا من أجل تحقيقه ضمن حدود معينة تكون في متناول إمكانيات الباحث النظرية والمنهجية والمادية، وهذه الدراسة لا تخرج عن هذا التقليد، وبالتالي سنحاول وضع حدود للإشكالية المدروسة وضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح لتحليلها ومنهجية اختيار فرضياتها، وهذا قمنا بإنجاز بحثنا ضمن الأبعاد والحدود الآتية:

تناولت الدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي في الجزائر ومقارنته بتونس، بداية من الفترة 2001 إلى غاية سنة 2024، وهذا بالتركيز حول واقع الاستثمار السياحي بالجزائر خاصة في فترة الإصلاحات التي شهدتها البلاد في كل المجالات، بالموازاة مع عرض تجربة تونس بغية الاستفادة من التجربة الرائدة والمشابهة للتجربة الجزائرية.

سادسا: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي، حيث تعد السياحة أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم، فهي قادرة على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، لذا نجد في هذا الصدد أن الجزائر مقارنة بدول المغرب العربي خاصة تونس أعطت اهتماما كبيرا للقطاع السياحي والاستثمار فيه، باعتباره قطاع يعول على تنويع مصادر دخلها ليكون مكملا لقطاع المحروقات، لذا سنسلط الضوء في بحثنا على واقع السياحة في الجزائر وما تملكه من مقومات مع إبراز أهم المساعي المبذولة لاستغلالها من خلال الاهتمام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذا بالموازاة مع عرض تجربة تونس في تطوير القطاع السياحي وكيفية الاستفادة من تجاربها المشابهة للتجربة الجزائرية في هذا المجال.

سابعا: تقسيمات البحث

بغية تحليل ودراسة موضوعنا هذا ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين أساسيين عالجنا فيهما الإشكالية المطروحة كالآتي:

- **الفصل الأول "مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي"**: خصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي، وقد تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتطرقنا فيه إلى مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، كما عرجنا فيه إلى محدداته ودوافعه وآثاره ومخاطره، أما المبحث الثاني المعنون بالاستثمار السياحي وأهميته على القطاعات والذي تطرقنا من خلاله إلى مفهوم وأهمية الاستثمار السياحي وأنواعه وأيضا الهيئات والقطاعات المهتمة بالقطاع السياحي، كما عالجنا الآثار المترتبة على السياحة ومعوقات تنشيطها، أما المبحث الثالث تحت عنوان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تشجيع الاستثمار السياحي والذي قسم إلى العوامل المشجعة لزيادة الاستثمار السياحي من جهة، ومن جهة أخرى مقومات نجاح الاستثمار السياحي و أخيرا دوافع استخدام تكنولوجيا الاتصال والخدمات الرقمية في القطاع السياحي.
- **الفصل الثاني " فصل تطبيقي – دراسة مقارنة – بين الجزائر وتونس "**: نحاول من هذا الفصل التطرق لواقع ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي – الجزائر و تونس- كمبحث أول والذي تناولنا فيه مقومات السياحة في الجزائر وتونس من جهة ومن جهة أخرى المؤشرات السياحية في الجزائر وتونس ثم وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر وتونس، ثم مبحث ثاني معنون بمقارنة واقع السياحة والاستثمار السياحي بين الجزائر وتونس والذي يشمل مقارنة بين واقع السياحة والاستثمار السياحي من جهة ومن جهة أخرى مقارنة دور السياحة والاقتصاد وأخيرا مقارنة من حيث مؤشرات التنافسية السياحية بين البلدين وأخيرا المبحث الثالث تناولنا فيه أثر وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة في الجزائر والذي اشتمل على المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر وأهم انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة والآليات المبرمجة للقضاء على مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي

للاستثمار الأجنبي

المباشر والاستثمار

السياحي

تمهيد

تحتاج الدول وخاصة النامية منها إلى مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لاقتصادها كبديل عن المديونية، هذه الأخيرة التي أثقلت كاهل الدول النامية وأدخلتها أكثر في البؤس والتخلف و الحرمان، فظلت تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم الحوافز والضمانات وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق نموها.

ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر– كأحد مصادر التمويل الخارجية– دورا مهما وحيويا باعتباره أحد مكونات النمو الاقتصادي في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات التشغيل، خلق فرص عمل للمواطنين والرفع من مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها ومد هذه الدول بأساليب إدارية أكثر فعالية وتعتبر هذه الخاصية السمة المميزة للاستثمار الأجنبي المباشر التي لا تتوفر لغيره من مصادر التمويل الأخرى.

كما أن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول معينة يتوقف على عوامل جذب هذا الاستثمار و الحوافز المقدمة لجذبه إلى هذه الدول فقدومه مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من مناخ استثماري ينميه و يسهل عليه استقراره.

في هذا الفصل سنتطرق إلى أولويات حول الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول:المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي وأهميته على الاقتصاديات.

المبحث الثالث:أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تشجيع الاستثمار السياحي.

المبحث الأول: المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر

في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، برز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأعطيت له أهمية كبيرة من طرف الدول المضيفة وذلك باعتباره بديل عن المديونية وكونه مصدر مهم من مصادر التمويل وتطور بفعل التكتلات الإقليمية والدولية التي فرضت الاندماج العالمي، فبرزت الشركات المتعددة الجنسيات وحررت التجارة الخارجية، و ما أتبعته سياسة اقتصاد السوق من انفتاح أدى إلى تراجع القيود الجمركية وإلزام الدول المضيفة على مراجعة وتصحيح سياستها بتقديم المزيد من الحوافز والضمانات لجلب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، فكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث الزاوية التي ينظر بها إلى الاستثمار والغرض أو الهدف من الاستثمار وفيما يلي نورد بعض التعريفات لبعض المؤسسات:

عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأس مالية ثابتة في دول مضيفة معينة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه. (**العزاري، 2015، صفحة 56**)

يعرف ال FMI الاستثمار الخارجي المباشر حيث يكون مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال. (**بلال، 2012، صفحة 7**)

ويعرف كذلك أنه الاستثمار "الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو بسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة."(**قحف، 1989، صفحة 13**)

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) مع نية تسييرها.(**بوجمعة، 2007، صفحة 19**)

تعريف رايموند برتراند يعرفه: الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، ويتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو بالرفع مع رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب أو هي وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس المال من دولة إلى دولة أخرى.(**bertond, 1997, p. 91**)

وخلاصة ما تقدم فإنه ليس من الحكمة في شيء حصر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعريف واحد، فهو يقسم بالثبات والجمود حيث لا يتلاءم ذلك مع كون مفهوم الاستثمار يمثل مفهوما مت غيرا أو متطورا يتغير ويتطور حسب مستجدات العصر. (**قبال، 2013، صفحة 22**)

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تناول هذه الأهمية في النقاط التالية:

أولا: وسيلة تمويل خارجية وبديلة

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من الأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي بجدارته كوسيلة تمويل خارجية بديلة، وذلك لانعكاساته الإيجابية على اقتصاديات الدول المضيفة، كما أن الحصول على الاستثمار بدلا من القروض عرف تزايد وهذا ما يؤكد أن الدول أصبحت تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستدانة الخارجية.

ثانيا: عنصر تكميلي للموارد المحلية، وعاملا لتحسين الاستثمار المحلي

إن الاستثمار الأجنبي المباشر أي تدفق رؤوس الأموال الطويلة الأجل يسمح بتكملة الموارد المحلية، وبالتالي تغطية النقائص التي يمكن أن تواجهها الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، كما أنه يساهم في تحسين الاستثمار المحلي.

ثالثا: عامل مهم لتدعيم الخوصصة ونتائجها

قد يكون للاستثمار الأجنبي للمباشر المرتبط بخوصصة المؤسسات التي كانت مملوكة من طرف الدولة أثرا سلبيا على العمالة في المدى القصير، حيث أنها تؤدي إلى التخلص الجزئي أو الكلي من العمال، لكن ذلك لا يطول إذ تؤكد الدراسات في هذا المجال أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا الجانب تبرز في المدى المتوسط والطويل وذلك بخلق فرص عمل جديدة، تحقيق الكفاءة والرفع من معدلات الاستثمار التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الاستثمارات وذلك طبعا في ظل توفر مناخ استثماري مواتي.

رابعا: نقل التكنولوجيا ومؤهلات التسيير والتنظيم

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية، واكتساب مؤهلات الإدارة والتنظيم الحديثين. (**فضيل، 2004، الصفحات 232-236**)

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا في النقاط التالية:

أ - إيصال أحدث التقنيات في مجالات الاستثمار، والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد، وزيادة المردود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام وتصنيعها محليا.

ب - إيجاد فرص للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية، والتدرب على هذه التقنيات، وبالتالي بروز هذا العامل وحصوله على خبرة فنية عالية.

ج - إنشاء مراكز البحث والتطوير والتدريب محليا، التي يتطلبها الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يعود بالفائدة على الدولة المضيفة.

د - إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستثمرين، التي تؤدي إلى الاهتمام بجلب أفضل التقنيات والأنظمة، مما يشكل بعدا آخر لتوطين التقنية. (**فضيل، 2004، الصفحات 240-242**)

أما فيما يخص أهميته في نقل مؤهلات التسيير فتبرز فيما يلي:

أ - هو عامل من عوامل نقل مؤهلات التسيير والإدارة، فبوجوده يمكن للشركات الأجنبية أن تساهم في إقحام أساليب إدارية حديثة ومتطورة.

ب - يعمل على تنمية المهارات الإدارية للمؤسسات المحلية، وإثارة حماسها حتى تكون قادرة على منافسة الشركات الأجنبية.

أما فيما يخص أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية، فيمكن القول بأن الوضع الراهن يدل على وجود تنافس كبير بين الدول لاستقطاب أكبر تدفقات ممكنة من رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بسبب الوعي بأهمية هذه الاستثمارات لاقتصاديات هذه الدول.

وقد أشار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن تأثير الاستثمارات الأجنبية على تنمية الدول النامية يتوقف على عدة عوامل، حيث أن درجة إسهام الاستثمارات الأجنبية في التنمية يتوقف على طبيعة المجال المفتوح لهذه الاستثمارات وكذلك مستوى التقدم والنمو الاقتصادي. (**قحف، 1989، صفحة 518**)

وسنعرض أهم ما تستفيد الدول المستضيفة السائرة في طريق النمو من الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

1 - التكنولوجيا والتقنية: حيث أن أكبر سلاح تملكه الدول المتقدمة هو التكنولوجيا، والتي تعتبر معيارا لقياس تقدم الدول أو تخلفها، فتدفقات رؤوس الأموال تستلزم تدفقات الوسائل الكفيلة للاستعمال الأحسن لهذه الأموال، ومن ثم فإن الدول النامية تستفيد من التكنولوجيا الحديثة التي تصاحب تدفقات الأموال الأجنبية، خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات، كالصناعات الإستراتيجية بالإضافة إلى إدخال أساليب جديدة متطورة.

2 -تنمية اليد العاملة من حيث الكمية والنوعية: حيث أن الشركات الأجنبية تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي التخفيف من معدل البطالة، بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية تهدف إلى تحسين قدرات عمالها لزيادة المردودية، وبالتالية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق يد عاملة مؤهلة واكتساب الخبرة الكافية في مجال الإنتاج والتوزيع.

3 -سوق التصدير: تساعد الاستثمارات الأجنبية على فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون الشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة في الدول المضيفة تتحكم في أسواق بعض السلع على مستوى العالم.

4 -تدفق العملة الصعبة والأثر على ميزان المدفوعات: إن زيادة الصادرات ونقص الواردات بإشباع السوق الداخلية يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، كما أن زيادة الصادرات وانخفاض الأسعار الداخلية يؤدي إلى تدعيم الاقتصاد الوطني في مواجهة اقتصاديات الدول الأخرى.

5 - الإيرادات العامة: حيث تزداد مداخل الدول من الضرائب والرسوم المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية.

6 - الإنتاج: تجد الشركات الوطنية نفسها أمام منافسة قوية من طرف الشركات الأجنبية مما يدفعها إلى تحسين طرق الإنتاج والإدارة والاستفادة من أساليب عمل الشركات الأجنبية، كما أن هذه المنافسة تضيق نقاط السوق الذي يقصي كل الشركات الأجنبية التي تحقق خسائر بصفة مستمرة.

7 - الاستهلاك: إن إدخال أنواع جديدة من السلع إلى الأسواق الداخلية يؤدي بالمستهلكين إلى البحث عن السلعة الأكثر جودة، وبالتالي تحسين الذوق العام وتغيير أنماط الاستهلاك، بالإضافة إلى عرض عدة بدائل أمام المستهلكين للاختيار بينها مع إمكانية الزيادة في الكلب الفعال وذلك بسبب انخفاض السلع في ظل المنافسة خاصة مع التقليل من حدة الاحتكار بكثرة المنتجين في السوق.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات من خلال تحوله إلى ميدان للتنافس الشديد بين الدول، حيث تسعى كل منها إلى تحسين جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إجراء بعض التعديلات منها على سبيل المثال:

- فتح قطاعاتها الاقتصادية.
- تقديم العديد من التسهيلات والامتيازات والحوافز.
- توفير سياسات تجارية وأسعار صرف لحماية الصناعات الناشئة. (**فايزة، 2015، الصفحات 14-15**)

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن التوجهات والتطورات التي عرفتها الساحة العالمية الاقتصادية والتي ميزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدت بهذا الأخير إلى أن يتخذ أنواعا وصورا وأشكالا مختلفة نوضحها فيما يلي:

أولا: الاستثمار المشترك

هو عبارة عن أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع أو العاملات التجارية، وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، بمعنى أن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، وغيرها.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

يعتبر الاستثمار المشترك بالنسبة للدول النامية من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا حيث تقل فيه درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي المحافظة على استقلال الدول النامية عن الدول المتقدمة، كما يعمل على خلق مجموعة جديدة من المستثمرين المحليين. (**صقر، 2006، صفحة 159**)

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في القيام هذه الشركات الأجنبية، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنوع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، لأنه يتيح لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في المشروع بدون أي تدخلات.

وتتردد الدول النامية كثيرا في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية، وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، وآثارها السياسية على الصعيدين المحلي والدولي، كما يؤدي عدم وجود استقرار سياسي في الدول المضيفة، يتعرض هذا النوع من الاستثمار إلى الأخطار غير التجارية مثل التأميم، والمصادرة، والتصفية للشركات الأجنبية.

لكن سبب زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية، وحتى الدول المتقدمة لجذب الاستثمار المباشر، فقد أشارت الدلائل العلمية إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية، واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.(**صقر، 2006، الصفحات 159-160**)

وقد استطاعت العديد من الدول النامية خاصة جنوب وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية التخفيف من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، وتعظيم العوائد المتوقعة منه، وذلك عن طريق وضع عدد من النظم، والضوابط، والتوجيه الجيد لها.

ويضاف إلى ما سبق، أن المنطق يقول أو الوجود الأجنبي قائم بأثره السياسي والاقتصادي طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات، مهما كان نوع هذا الاستثمار، وشكله فالاختلاف فقط يكمن في الدرجة، وليس النوع سواء الاستثمار وشكله أو الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوقعة أو المترتبة على التواجد الأجنبي، بل أنه من خلال وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية. (**قحف، 2001**)

ثالثا: عمليات أو مشروعات التجميع

تتم هذه المشروعات عن طريق اتفاقية بين الطرف الأجنبي، والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول الأجنبي بتزويد الطرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وعمليات التشغيل، والتخزين، والصيانة، وغيرها والتجهيزات الرأسمالية في مقابل ذلك يقوم الطرف الوطني بتقديم للطرف الأجنبي عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ هذه المشروعات شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي. (**صقر، 2006، صفحة 160**)

رابعا: الاستثمار في المناطق الحرة

المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما، ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة نظر السياسة، وفي داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية، أو الوطنية، أو المشتركة، والهدف من إنشاء هذه المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز، والمزايا، والإعفاءات، ويكون المستثمر الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، ويتم فيها تداول البضائع المحلية، والخارجية، ولا تدفع رسوما جمركية على تلك البضائع، إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

خامسا: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يكون في شكل عقود امتياز لمدة معينة، تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية على أن يعود المشروع في نهاية العقد إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء، والتشغيل، والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز. (**الحميد، 2006، صفحة 185**)

سادسا: الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى صور الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أهم الظواهر التي استأثرت ومازالت تستأثر باهتمام كبير ومتزايد من طرف الاقتصاديين، والباحثين، والخبراء، وحتى الدول في شتى أنحاء العالم، كونها من بين أهم الظواهر في الاقتصاد الدولي المعاصر، والتي لعبت دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترات تاريخية طويلة.

وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر أهمية نسبيا، حيث تعتبر بمثابة القاطرة التي تجره وراءها نحو أقاليم العالم المختلفة، وتعمل على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح من تنوع نشاطها، ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف معتمدة على المزايا الاحتكارية التي تتمتع بها.

وهناك من يفرق بين أشكال وصور الاستثمار الأجنبي بحسب هدف الشركات الأجنبية الذي تبحث عنه من خلال استثمارها في دول معينة، وهنا يمكن ذكر ثلاثة أشكال وهي :

أ – الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية: ويعتبر هذا النوع أهم أنواع الاستثمارات بالنسبة للدول المتقدمة، ويتركز هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر في البحث، والتنقيب على الموارد الطبيعية بالدول النامية، وخاصة في مجال البترول، والغاز، وغالبا ما تكون العقود طويلة الأجل تصل مدتها إلى 35 عاما، على الرغم من العمر الافتراضي للآبار قد لا يصل لتلك المدة، وهو ما يشير إلى أن الشركة الأجنبية تحصل على ما تريده من أرباح في سنوات المشروع الأولي، ويؤكد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي على تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية، والمواد الخام، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجاري لهذه الدول مما يجعلها دائما موضع الدول المتلقية للمتغيرات وغير الفاعلة بها. (**علي، 2007، صفحة 3**)

وكان الظهور الأول لهذا لنوع من الاستثمار عندما قامت الشركات الأجنبية باستغلال الموارد الخام المكتشفة في مستعمرات الدول الصناعية في آسيا وإفريقيا، واكتسبت سمعة سيئة وذلك لقيامها بالنهب المنظم لثروات الشعوب المستعمرة، وفي فترات لاحقة بدأت تظهر الشركات الكبرى التي تسعى إلى استقطاب استثماراتها في التنقيب عن النفط واستخراجه وتصفيته وتصديره. **(الجبوري، 2014، صفحة 38)**

ب - الاستثمار الباحث عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، وقد كان هو السائد أيضا في موجة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا في المرحلة المبكرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل عقد الثمانينيات. **(الجبوري، 2014، صفحة 38)**

وقد جاء هذا النوع من الاستثمار الأجنبي بسبب القيود المفروضة على الواردات، وكذلك ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وفي هذه الحالة لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة. **(قبال، 2013، صفحة 24)**

ولا شك أن من شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: ينطبق هذا النوع من الاستثمار أساسا على الاستثمارات في مجال عمليات التجهيز أو المرحلة المبكرة لتجهيز وتصنيع المعادن، حيث تسعى الشركات الأجنبية إلى استغلال الفوارق في تكاليف الإنتاج بين الدول بهدف زيادة الربحية، منها تكلفة العمل التي غالبا ما تكون مرتفعة في الدول المتقدمة، مما يدفع الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في الدول النامية بسبب انخفاض تكاليف العمل فيها وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج مما يترتب عنها زيادة في أرباح المستثمرين. **(متري، 2015، صفحة 93)**

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء عدة أشكال منها تحويل الشركات جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، كذلك يتم تصنيع بعض مكونات المنتج في الخارج، إلا

أن هذا يتطلب من الدول المضيفة أن تتمتع بعمالة إنتاجية ماهرة وفنية، وتقنية عالية ومتطورة، وبالتالي فهي تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع. (**قبال، 2013، الصفحات 25-26**)

والشكل الآخر من أشكال هذا الاستثمار هو من خلال التعاقد من الباطن بين الشركة الأجنبية والشركة المحلية بالدول المضيفة من خلال منح تراخيص الإنتاج، والسماح لها باستخدام العلامة التجارية للشركة الأم، وهو ما يدعم القدرة الإنتاجية للشركة الأجنبية، وكذلك تيسير نفاذها إلى الأسواق الخارجية من خلال تمتعها بالعلامة التجارية.(**علي، 2007، صفحة 5**)

د- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يحدث هذا النوع من الاستثمار في مراحل متقدمة من نشاط الشركات، وهو مرتبط بعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة الإستراتيجية، فقد تستثمر الشركات من أجل حيازة الأصول الإستراتيجية في شكل الحصول على الدراية العملية والتكنولوجيا من شركات أخرى أو من موردي التكنولوجيا المتخصصة، أو من أجل التعجيل بالارتقاء بمستواها لتحتل مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها. (**قبال، 2013، صفحة 26**)

المطلب الثاني : محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية فعالة، وهذا لما لها من أهمية كبيرة في تنمية أي اقتصاد، كما تلعب دورا كبيرا في التقليل والحد من المديونية نظرا لما توفره من فرص تمويل لاقتصاديات الدول المضيفة، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وتتمثل أهم المحددات فيما يلي:

أولا: حجم السوق واحتمال النمو

يعد حجم السوق واحتمال النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، وهي المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية. (**محمد، 2005، صفحة 35**)

ثانيا: سياسات اقتصادية كلية مستقرة

الاستقرار الاقتصادي والسياسي من أهم العوامل التي تؤثر في جذب المستثمرين وتدفعهم إلى إلقاء رؤوس استثماراتهم في بلد معين، حيث يعد هذا الاستقرار من أهم المؤشرات في القرار الاستثماري فتكون أولى الخطوات للمشروعات الأجنبية المباشرة التأكد من هذا المناخ الاستثماري وذلك من حيث وجود قيود لمراقبة العملة وسهولة أو صعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك ومدى الانفتاح الاقتصادي وتفاعله ضمن الأطر الإقليمية الدولية.(**الله، 2005، صفحة 69**)

كما أن الاستقرار السياسي يؤثر في جذب المستثمرين وجعلهم يتوطنون في دولة ما للاستثمار لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في أي بلد إلا إذا توفر عامل الطمأنينة والاستقرار السياسي.(**خلف، 2004، صفحة 184**)

ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤشرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جذابا للاستثمار فلا بد من توافر العديد من المقومات أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض من التشريعات الأخرى ذات الارتباط وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة لكفاءة عالية.

رابعا: الحوافز المالية والتمويلية

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محددا في جذب الاستثمار الأجنبي، وتتمثل هذه الحوافز في: حوافز مالية، حوافز تمويلية، وحوافز أخرى.

- الحوافز المالية: وتتمثل في حوافز الضريبة بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للوصول الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل من مراحل الصادرات.
- الحوافز التمويلية: تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج ،تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من مخاطر مثل مخاطر أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

- الحوافز الأخرى: تشمل المعاملة التفاضلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية، وتزويده بالمعلومات عن السوق، وتوفير المواد الخام وغيرها من الحوافز المختلفة. (**محمد، 2005، الصفحات 37-39**)

الفرع الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

اشتد تنافس الدول المضيفة فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة المناخ المناسب لها من أجل تشجيعها على الاستقرار بها، وتقديم المزيد من الحوافز والمزايا والضمانات التي أصبحت دافعا كبيرا للاستثمارات الأجنبية لغزو الأسواق والاستقرار فيها، ومن أهم هذه الدوافع:

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعيا منهم وراء تحقيق أهداف محددة يمكن تحقيقها، ومن أهم الأهداف التي يؤمل تحقيقها من قبل المستثمرين:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها والتي لم يكونوا سيجدونها في بلادهم بذات التكلفة، النحاس، الزنك، البترول...الخ لأجل استخدامها في صناعاتهم، فتقام الاستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد لإقامة الإنشاءات اللازمة لاستخراج هذه المواد الأولية.
- الاستفادة من وفرات الحجم على مستوى الإنتاج.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير في السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة مثل رفض الأيدي العاملة.
- تقليل المخاطر التي يتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل: الحرب، التأميم، زيادة الرسوم الجمركية...
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها.

- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل وطنها. (الله، **2005**، **الصفحات 25-28**)

ثانيا: دوافع الدولة المضيفة

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهدافها ومن أهم هذه الدوافع:

- تحقيق التقدم الاقتصادي وجذب الاستثمارات الدولية.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتوفير الإدارة الدولية.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وتوفير الإدارة الحديثة.
- المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية وتوظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
- الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.
- تقديم مجموعة من المزايا الضريبية وغير الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إنشاء صناعة جديدة.
- التوسع في الصناعات والخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.
- تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة. (**مرغاد، 2014، صفحة 25**)

المطلب الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الأهمية التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر جعله مطلب الدول المضيفة، فبرز كبديل عن المديونية التي أثرت على اقتصاديات الدول النامية فقدمت له حوافز وضمانات وقوانين جاذبة له، غير أنه قد يجلب معه العديد من المخاطر للدول المضيفة، كما قد يترك آثار سواء إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول النامية.

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن تتحقق العديد من الآثار نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أمر يتوقف على كيفية الموازنة بين كلف ومنافع هذه الاستثمارات أي الملائمة بين تحقيق الأرباح وتقليل المخاطر للطرفين.

أولا: الآثار السلبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وايجابية نوجزها فيما يلي:

أ – الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات: يمكن أن تطوف آثار الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدول من النقد الأجنبي، كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل نظرا للعديد من الأسباب:

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان المدفوعات الدول المضيفة وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.
- هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول حيث كثيرا ما يخطر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية، وربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى الشروط التنفيذية. (**محمد ز.، 2004، صفحة 120**)

ب – الآثار المحتملة على السوق المحلي: تتميز الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أو تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدول المضيفة التي تكفل لها القيادة السريعة، لذا فإن من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها الأم الذي يستوجب على الدول المضيفة وضع سياسة حماية لبعض الصناعات الناشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط الشركات. (**محمد ز.، 2004، صفحة 121**)

ت – الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال: يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات الأجنبية على السياسة العامة للدولة المضيفة كذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات ، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط، أيضا ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متقاربة، كما أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، حيث تضم طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة، وغيرهم ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع على تلك الشركات ولو على حساب المصلحة الوطنية. (**صقر م.، 1989، صفحة 09**)

ثانيا: الآثار الايجابية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة تتمثل أساسا في نقل التكنولوجيا، وخلق مناصب شغل وتوفير السلع في السوق الوطنية والعمل على رفع القدرة الشرائية للمواطن.

أ – الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا: لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير النظرة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر هو اعتقاد تلك الدول بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلد الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منع التراخيص وعقود المساعدة

الفنية، وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. (**مبروك، 2007، صفحة 485**)

ب – أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات: عند دراسة الآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من المركز التجاري وميزان المدفوعات للدول المضيفة، لابد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية.

وعند الحكم على آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة وميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها. (**مبروك، 2007، صفحة 485**) إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة وميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي:

التدفقات الداخلية: وتتضمن العناصر التالية:

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار المساهمة المستثمر في المشروع، كما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع وزاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.
- مقدار الوفرة في النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

التدفقات الخارجية: وتتمثل فيما يلي:

- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.
- الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق عند الوقوف على تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري وميزان رؤوس الأموال، يمكن للميزان التجاري أن يتأثر نتيجة لعدة اعتبارات، فالمؤسسة متعددة الجنسيات لها احتياجات من الواردات تعتبر هذه الأخيرة مهمة في عمليتها الإنتاجية ونجد أن هذه الواردات يمكن أن تعطى عن طريق الصادرات المحققة من طرف الشركة لكن النتيجة الصافية ترتبط بشكل الإنتاج المتعلق بالصادرات، فمثلا إذا تعلق الأمر بمصنع بسيط

لتركيب القطع المنتجة في الخارج، فإن التأثير الصافي الإيجابي سوف يصبح صغيرا جدا أما إذا تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة من أجل تنشيط إنتاجات محلية تحل مكان الواردات، في هذه الحالة سوف يكون التأثير الصافي إيجابيا(**الغفار، 2002، صفحة 271**).

ت – أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة: يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها وهنا كان لشركات متعددة الجنسيات دورا فعالا في تنمية كل من مستوى العمالة ومستوى الأجور، بالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء شركات أجنبية على حساب شركات محلية، في هذه الحالة يمكننا أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة سوف يرتفع، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسيات بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل، ويكون من الجدير أن نسير إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة يرتبط كذلك بطبيعة نشاط المؤسسة الأجنبية، فقد يكون نشاطها من أجل إنتاج سلع توجه للتصدير وفي هذه الحالة يكون مستوى العمالة التي تستفيد من فرص العمل كبيرا أما إذا كان نشاطها موجها من أجل تلبية الاحتياجات الداخلية في هذه الحالة يكون مستوى العمالة أقل مقارنة بالحالة الأولى، أما دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية مستوى الأجور وفي الإطار يمكن حوصلة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور بالدول المضيفة في النقاط التالية:

- من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، وهذا يكون خاصة في المنتجات التي تتطلب التأهيل والخبرة، وكذلك في القطاعات التي تعرف التنافسية.
- إن الإنتاجية والمردودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة وبالتالي فإن الأولى أن يكون بمقدورها دفع أجور أعلى من الأجور التي تدفعها الثانية.
- إن سياسة رفع الأجور التي تتيحها الشركات متعددة الجنسيات يكون لها دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة برفع الأجور لعمالها.
- بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمار الأجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة فإن الشركات متعددة الجنسيات تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة.(**الغفار، 2002، صفحة 271**)

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

يرى العديد من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد القنوات الخارجية لتمويل المشاريع الاقتصادية والخدمية في البلدان المضيفة، ولكن هذا لا يمنع وجود مخاطر تلازم الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إلى معظمها فيما سبق، وبحيث لا يتم من خلال توجهات هذه المشروعات إحداث أي تطور حقيقي في الاقتصاد بسبب أنها تتجه نحو إقامة مشروعات هامشية غير منتجة وفي مجالات خدمية مثل الخدمات المالية والسياحية وغيرها... والتي لا توفر خدمة ضرورية لعمل الاقتصاد وتطوره وتلبية احتياجات أفراده الأساسية.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في حالة توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تنخفض القيمة المضافة المحققة في هذه المرحلة التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يرافقه تصدير هذا الإنتاج الأولي إلى الخارج ويتم تحويله إلى منتجات أخرى من خلال الصناعة التحويلية، والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تحقق في مرحلة الإنتاج الأولي وتحصل عليها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرم الدول النامية من الحصول عليها ومن الإمكانية التي توفرها استخدامها في تطوير اقتصاديات هذه الدول.
- تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطورها، وإستراتيجية التطور فيها ولا تناسب مواردها ولا تلبي احتياجاتها، حيث أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا كثيفة في رأس المال، وبذلك هي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، ويؤدي التركيز على التقنية العالمية في الإنتاج إلى إحلال الآلية محل الإنسان، وينتج عن هذه المظاهر عدد كبير من العمال وبذلك تنخفض مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل.
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع التي ترتبط بها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بها وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع من مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها بهذا الاستثمار وتعمل على توفير الدعم له

وتحقيق مصالحه وهو الأمر الذي يمكن أن يزيد من حدة الصراع الاجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤثر على ميزان المدفوعات سلبا، وبالذات عندما لا توفر هذه المشروعات القدرة على التصدير أو لا توفر إمكانية للإحلال على الواردات، وعندما تفوق التحويلات المرتبطة بهذا الاستثمار أي عوائد الاستثمار وأرباحه الحجم الأصلي لهذا الاستثمار، وهذا يجعل تيار التدفق يخرج من الدول النامية المستقبلة لهذا الاستثمار،و نتيجة له يفوق تيار التدفق الذي يدخل إليها عن طريقه ومن ثم زيادة حدة العجز والاختلال في موازين مدفوعاتها.(**هيبة، 2004-2005، الصفحات 52-53**)

ثانيا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

إن للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به مخاطر عديدة، كما أنه له تأثير على قطاع السياحة.

أ - مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به : هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ورائه الدول القائمة به تتمثل في:

1 - خطر حجم السوق في الدول المضيفة: حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.(**سعداوي، جوان 2008، صفحة 183**)

2 - خطر التضخم: تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

3 - خطر تغيرات سعر الصرف: والمتمثلة في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغييرات سعر الصرف، من خلال أن التغييرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة، ولقد أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي (كأن تكون سببا مباشرا في حدوث التضخم) أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب المشروع على درجة قد تؤثر على بقائه و إستمراريته.

4 - البنية الأساسية: تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

5 - الاستقرار السياسي: يتولد من عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد، كما تبقى أهم تخوفات المستثمر الأجنبي عند مباشرته الاستثمار في الدول المضيفة هي:

- نزع الملكية: لكل دولة ذات سيادة الحق في تنظيم ملكية الأجانب للأموال وحيازتها واستثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل إقليمها، كما أن لها الحق كذلك في منع الأجانب بشكل كلي أو جزئي من ممارسة هذه الحقوق داخل اختصاصها الإقليمي، ومع ذلك فإن الدولة قد تسمح للأجانب بتملك الأموال واستثمارها بطريق قانوني في إقليمها.(**سعداوي، جوان 2008، صفحة 184**)

- المصادرة: هي إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل كما عرفها البعض بأنها أخذ الممتلكات الخاصة من قبل الدولة بدون تعويض، مهما يكن شكل ذلك. (**صدقة، 2013، صفحة 36**)

✓ التأميم: ترجع أولى تطبيقاته إلى عام 1918 عندما تعرض مبدأ الملكية الفردية للانهيار وفقدت هذه الملكية طابعها المطلق في كل من المكسيك وروسيا. (**السامرائي، 2006، صفحة 111**)

ويعرف التأميم بأنه" عمل من أعمال السيادة تنتقل بموجبه وسائل الإنتاج وبعض الأنشطة المعنية من الأفراد والهيئات الخاصة إلى الدولة من أجل استغلالها لخدمة المصلحة الجماعية". وهو غير عملي حاليا منذ انهيار المعسكر الاشتراكي.(**صدقة، 2013، صفحة 40**)

الفرع الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع السياحة

إن الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية أو العابرة للقارات في القطاع السياحي في العديد من الدول وخاصة النامية منها له تأثيرات واضحة منها:

أ – مساهمة الاستثمارات المباشرة في تطوير التمويل: إن المساهمة الحقيقية للاستثمارات تكمن في تحويل الأصول المعنوية، إذ أن وجود الشركات الأجنبية يساعد لا محال في تطوير القطاع السياحي وهياكل تمويل استثماراته، وكذلك تعبئة الموارد المحلية بالعملة الأجنبية.

ب – توفير الخبرة والتكنولوجيا: إن المشروعات السياحية تتصف بخاصية ارتفاع مستوى التكنولوجيا في منتجاتها بمعنى إنشاء تلك المشروعات تحتاج لاستخدام تكنولوجيا ذات تقنية مرتفعة، تلك التي يحتاجها مستوى الخدمة في المشروعات السياحية، كما أن استيراد السلع الإنتاجية والأجهزة اللازمة لإدارة وتشغيل الفنادق والمنشآت السياحية الكبرى تحتاج إلى سلع مستوردة من الخارج، الأمر الذي يظهر أمامنا حقيقة واضحة هو أن النشاط السياحي يحتاج إلى عملات أجنبية كثيرة تحقق لهذه المشروعات النجاح المطلوب، ولما كانت أغلب الدول النامية ليس لها رصيد من العملات الأجنبية يكفي لتمويل مشروعاتها السياحية من شراء التكنولوجيا المناسبة أو لشراء الآلات والأجهزة والمعدات اللازمة للمشروع لذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعدها على تخطي عجز الموارد المحلية لديها.

ت – التحكم بالأسواق السياحية أو التدفق السياحي: فبدلا من التنوع في الأسواق السياحية، تقوم بتقديم خدمات تتناسب أسواقها ذات الإنفاق الكبير، وإذا كانت هناك شركات طيران تابعة لها، تقوم باستقطاب السياح من تلك الدول التي تقوم على خدمة مسافريها مما يركز الحركة السياحية في مناطق محددة، فالشركات العالمية لها قدرة واسعة على توفير الأموال اللازمة والتكنولوجيا الحديثة والموارد البشرية المدربة والخبرات الإنتاجية كما أن لديها مهارات تسويقية واسعة وطويلة.(**رضا، مرابطي، و بن ناصر، 2022، صفحة 134**)

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي وأهميته على القطاعات

تحظى عملية الاستثمار السياحي من بين العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة بأهمية كبيرة كون الاستثمار السياحي يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار السياحي وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار السياحي

لا يختلف الاستثمار السياحي بالعموميات عن أنواع الاستثمارات الأخرى و من أهم التعاريف الواردة ما يلي:

- الاستثمار السياحي هو استغلال الموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك بما فيها الترويج مثلا لتأمين استدامة هذه المواقع واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويرها باستمرار. (**سلمان م.، 2009، صفحة 12**)
- بالنسبة لدارسي اقتصاديات السياحة فإن الاستثمار السياحي يشمل: تقييم المشروعات، أو دراسات الجدوى للمشروعات من حيث التوقعات من النفقات والإيرادات، وتقدير الأرباح المتوقعة أو معدل العائد على الأموال المستثمرة ثم مقارنتها بسعر الفائدة السائد.
- أما آشي فيرى أن الاستثمار السياحي هو الاستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة التي يمكن إجمالها في محورين هما:

✓ الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية بما فيها خدمات الإقامة والإعاشة والتسهيلات الترفيهية كخدمات النقل وخدمات الاتصالات.

✓ الاستثمار في مجال الثروة السياحية.

تعريف شامل:" هو سلسلة متداخلة من الكماليات المركبة التي تحدد أوجه ومجالات الإنفاق والتمويل الاستثماري الهادفة إلى تطوير وتحسين مكونات المنتج السياحي ليلاءم الطلب المتوقع عليه".

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار السياحي

- يعتبر الاستثمار السياحي من أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الاستثمار السياحي بدوره يحرك عجلة التنمية الاقتصادية.
- رفع درجة التكامل الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تنويع الأنشطة السياحية للسياح المحليين والدوليين.
- زيادة الطاقات الإنتاجية للدول.
- تعزيز مسار النمو الاقتصادي.
- الآثار المباشرة التي يعكسها السياحي على الاقتصاد القومي. (**الهجهوج، 2005**)

الفرع الثالث: أنواع الاستثمار السياحي

يقسم الاستثمار في قطاع السياحة إلى نوعين رئيسيين هما:

1 - الاستثمار طويل الأجل: يختص بالمجمعات السياحية الكبيرة مثل مشروع قرية الموج السياحية في سلطنة عمان، وشرم الشيخ في مصر، وفندق برج العرب في دبي.

2 - الاستثمار قصير الأجل: يتمثل في إنشاء وتطوير حركة المشاريع السياحية الصغيرة كالمطاعم بجميع أنواعها ومكاتب السياحة والسفر.

وهناك أشكال أخرى من الاستثمار السياحي كالاستثمار المادي، الاستثمار البشري، والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، ويهتم الاستثمار البشري بتطوير برامج التعليم والتدريب السياحي، أما الاستثمار في مجالات البحث والتطوير فهو يحتل أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص مبالغ طائلة للبحوث والدراسات السياحية التي تساعد على زيادة القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في السوق المحلية، الإقليمية، والعالمية، وخلق فرص ومنتجات سياحية جديدة.

المطلب الثاني: الهيئات والقطاعات المهتمة بالقطاع السياحي

تنقسم المنظمات السياحية الدولية إلى قسمين أحدهما هو المنظمات الدولية الحكومية وتقتصر عضويتها على الدول التي لها حق عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع دول أو منظمات دولية أخرى والقسم الثاني يضم المنظمات الدولية غير الحكومية التي تؤسسها الهيئات والجمعيات والاتحادات أو الأشخاص.

أولا: المنظمات الدولية الحكومية

أ - منظمة السياحة العالمية: world tourism organisation (WTO): تأسست عام 1946 وتمت عن طريق اجتماعات بين منظمات الصناعة الوطنية لبعض الدول في لندن وأطلق عليها اسم الاتحاد الدولي لمنظمي السفر (IVOTO) وفي عام 1974 تم تغير اسم المنظمة إلى منظمة السياحة العالمية (WTO) وأصبحت حاليا من أكبر المنظمات الدولية المعنية بشؤون السياحة العالمية والسفر ومقرها الآن مدريد باسبانيا وتضم أكثر من108 دولة عضو ومن أهم أهداف هذه المنظمة ما يلي:

- عمل الإحصائيات السياحية المتعلقة بالدول الأعضاء.
- إقامة مؤتمرات للسياحة العالمية.
- التعاون التقني للدول الأعضاء في مجال السياحة والسفر.
- ترويج وتطوير السياحة المحلية والعالمية.
- الاهتمام بمشاكل البيئة.

1 - الاتحاد الدولي للنقل الجوي (I.A.T.A): تأسست منظمة الأياتا عام 1945 في هافانا بكوبا بهدف تنمية اقتصاديات خطوط النقل الجوي ووضع آداب المنافسة في مجال الخدمة الجوية ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها المنظمة ما يلي:

- توحيد أسعار السفر بصورة عامة وأسعار شحن المتعة والبضائع.
- توحيد الشروط والقواعد الخاصة بسندات حركات الأفراد وتذاكر السفر.
- إيجاد نظام غرفة المقاصة لتسوية استحقاقات شركات الطيران مع بعضها البعض.

- التخفيض على أسعار السفر لبعض الهيئات من الركاب كالتخفيضات للمجاميع السياحية، الطلبة، تخفيضات في مواسم الكساد لمنظمي السفرات السياحية. (**العزيز، 2013، الصفحات 190-192**)

2 - المنظمة الدولية للطيران المدني (I.C.A.O):أنشئت هذه المنظمة عام 1944 في شيكاغو بالو.م.أ وهي منظمة حكومية للطيران وتضم الدول الأعضاء بها وتهتم بشؤون الطيران المدني في هذه الدول وتتبع منظمة الأمم المتحدة ومن أهم أهدافها:

- تحرير المبادئ التي تقوم عليها الملاحة الجوية في العالم.
- تنمية المطارات والخطوط الجوية وتطويرها وتشجيعها.
- تقديم التسهيلات الخاصة بالملاحة الجوية وضمان سلامة الطيران المدني في العالم (**الظاهر و سراب، 2001، صفحة 54**)

3 - الجمعية الدولية لوكالات السفر (W.A.T.A): أنشئت عام 1949 ومقره جنيف (سويسرا) عضويتها مفتوحة لكل وكالات السفر والسياحة ومن أهدافها تشجيع السياحة الدولية والمشاركة في تنميتها والمساهمة في تكوين شبكة من وكالات السفر الدولية والمنظمة والمتعاونة بما يمكن من تبادل المعلومات والبيانات والنشرات والمطبوعات السياحية بين الأعضاء وعقد الاتفاقيات المختلفة بين مقدمي الخدمات السياحية الأخرى...

4 - المجلس العالمي للسياحة والسفر(W.T.T.C): تأسس سنة 1990 مقره لندن، هو عبارة عن منظمة دولية متخصصة في النشاط السياحي، تضم تحالف أكثر من 68 من كبار صناع القرار في كل قطاعات صناعة السياحة والسفر على المستوى العالمي في فروع النقل والإطعام والترويج والخدمات السياحية هدفه:

- إقناع الحكومات بالأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع السياحي والاهتمام بالبيئة.
- تنشيط السياحة المتواصلة.
- العمل على إزالة الحواجز المعرقلة لنمو العمل السياحي بالتعاون مع الحكومات والوكالات المتخصصة.

5 - الأكاديمية الدولية للسياحة (I.A.T): أنشئت عام 1951 ومقرها مونت كارلو (إمارة موناكو) وتضم عضويتها أعضاء يختارون من بين الشخصيات البارزة في عالم السياحة إلى جانب أعضاء مراسلين وأعضاء من الخبراء السياحيين وتهدف إلى:

- الاهتمام بالأنشطة السياحية المختلفة.

- تشجيع السياحة بمختلف أنماطها.
- دعم التعليم السياحي.

6 - الجمعية الدولية للفنادق (I.H.A): أنشئت عام 1946 بلندن ولتحل محل الاتحاد الدولي للفندقيين المؤسس عام 1869 ويعود من أهم المنظمات الدولية الفندقية ويضم في عضويته أعضاء الاتحادات الفندقية بالدول المختلفة وأعضاء المنشآت ومقرها الدائم بباريس ويهدف الاتحاد إلى:

- رعاية مصالح أصحاب الفنادق والمطاعم.
- نشر الدليل الدولي للفنادق.
- العمل على رفع كفاءة العاملين وإعداد الكوادر الفندقية المؤهلة.

7 - الاتحاد الدولي للمنظمات الوطنية للفنادق والمطاعم وأصحاب المقاهي: أنشئ عام1949 مقره سويسرا يضم في عضويته حوالي 29 من المنظمات في دول العالم المختلفة يهدف إلى:

- الدفاع عن حقوق الأعضاء ورعاية مصالحهم.
- العمل على دعم التعاون بين جميع اتحادات الفنادق والمطاعم وأصحاب المقاهي بما فيه مصطلح العاملين.
- تسيير وتشجيع نمو السياحة الدولية. (**بوعكريف، 2012، الصفحات 41-43**)

8 - الاتحاد الدولي لوكلاء السفر (U.F.T.A.A): تأسس هذا الاتحاد عام 1966 ومقره بروكسل في بلجيكا ويصل عدد الأعضاء المنتسبين للإتحاد أكثر من 32 ألف عضو.

ويعتبر الأوفتا الممثل الوحيد في العالم لجميع وكلاء السفر ويسمح بالانضمام إلى عضويتها كل من وكالات السفر والوكالات السياحية والشركات الفندقية وشركات النقل السياحي وتهدف منظمة الأوفتا إلى:

- تشجيع الشركات السياحية على التواجد الدولي في المؤتمرات السياحية العالمية.
- تقوية وتنمية الشركات السياحية المحلية.
- حل المشاكل التي تواجه وكالات السفر حول العالم.

9 - المجلس الدولي للتعليم الفندقي والسياحي (C.H.R.C.E): يوجد مقر المنظمة في واشنطن /و.م.أ تشمل المدارس والكليات والمعاهد المتخصصة في مجال الفنادق والسياحة ويضم 1250 معهد وكلية ومركز تدريب وجامعة وأكاديمية ومؤسسات سياحية وفندقية وشركات طيران وتهدف المنظمة إلى:

- تشجيع البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية.
- تطوير أساليب التعليم والتدريب.
- إصدار نشرة أسبوعية ومجلة بحوث شهرية تشمل ملخص الأبحاث والدراسات المقدمة في المعاهد العلمية.(**قارة، 2012، صفحة 127**)

ثانيا: المنظمات غير الحكومية

- الاتحاد الإفريقي للنقل الجوي (A.F.R.A.A).
- الاتحاد العربي للنقل الجوي (A.A.C.O).
- الهيئة العربية للطيران المدني (A.C.A.C).
- منظمة الشرق الأوسط والبحر المتوسط للسياحة والسفر (M.A.M.T.T.A).
- المجلس الوزاري العربي للسياحة.
- اتحاد المنظمات السياحية لأمريكا اللاتينية.
- اتحاد السفر لشرق آسيا.
- اتحاد السفر بمنظمة الباسيفيك (P.A.T.A). (**القعيد و آخرون، 2011، صفحة 180**)

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على السياحة ومعوقات تنشيط السياحة

ليس من الغريب أن يكون هناك آثار ايجابية وسلبية للسياحة وعادة ما تكون مسؤولية السلطات الحكومية والهيئات المختلفة في القطاع الخاص التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة لمضاعفة الآثار الإيجابية والتخفيف من الآثار السلبية، كما أنها تحتوي على مجموعة من المعوقات.

الفرع الأول: الآثار المترتبة على السياحة

أولا: الآثار الإيجابية للسياحة

- زيادة الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة العملات الصعبة.
- توفير فرص العمل والقضاء على البطالة. (**الظاهر و سراب، 2001، صفحة 105**)
- تنشيط حركة المبيعات لبعض السلع.
- التأثير على الاستثمار في البنية التحية: تؤدي التنمية في قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية المتمثلة في المطارات والطرقات...الخ (**الهادي، 2006، صفحة 82**)
- النمو الحضاري: نتيجة الحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية.
- التبادل الثقافي والاهتمام بالتراث. (**ابراهيم، 2006، صفحة 184**)
- الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي من خلال الحفاظ الذي يرمي إلى الاستغلال العقلاني للبيئة.(**الباسط، 2005، صفحة 156**)

ثانيا: الآثار السلبية للسياحة

- التضخم، البطالة، قلة العمل.
- تسرب بعض المقتنيات الأثرية والتاريخية المهمة.
- تلوث المواقع السياحية وإفساد العنصر الجمالي لها والإزعاج.
- خلل في التركيب الديموغرافي (السكاني).

- زيادة نسبة الإجرام والمشاكل الأخلاقية. (**الظاهر و سراب، 2001، صفحة 106**)
- مشاكل استخدام الأراضي والموارد.
- التأثير على الكائنات النباتية والحيوانية وكذلك التأثير على الموارد المائية.(**سلمان، الاقتصاد السياحي، 2008، صفحة 101**)
- انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والحقائق.
- التصادم الثقافي.
- إدارة النفايات: إن التخلص من النفايات الناشئة عن الصناعة السياحية قد يسبب مشكلات بيئية رئيسية.(**سلمان، الاقتصاد السياحي، 2008، صفحة 103**)

الفرع الثاني: معوقات تنشيط السياحة

- ارتفاع تكاليف السياحة.
- مشكلة حجوزات الطيران.
- خطورة وعدم صلاحية بعض الطرق البرية.
- عدم الاهتمام والعناية بالأماكن الأثرية. (**الله إ.، 2016، صفحة 29**)
- عدم الاهتمام بنظافة المناطق السياحية التي يأتي إليها السائحون من الخارج والداخل مما يجعل الحركة السياحية تنخفض إلى حد كبير.
- نقص الوعي السياحي لدى جمهور الزائرين المحليين وكذلك لدى بعض الجهات والهيئات المسؤول عن النشاط السياحي بصفة عامة.
- عدم إنشاء فنادق بالمناطق السياحية تناسب رواد السياحة التي تتميز بانخفاض أسعارها وارتفاع مستوى خدماتها الفندقية.
- ضعف جهود الأجهزة المسؤولة عن تنمية السياحة من حيث عدم الاهتمام والعناية بالمناطق السياحة مما أدى النقص الكبير في المعلومات المتاحة عن حركة السياحة.

- ارتفاع قيمة الإقامة بالفنادق وكذلك وسائل المواصلات المختلفة مما يعوق حركة السياحة لذلك فإنه من الضروري أن تقوم المحافظات السياحية بالتوسع في إقامة أماكن الإيواء السياحي لجذب أكبر عدد من المواطنين وتشجيع السياحة.
- انخفاض مستوى المرافق العامة ووسائل النقل البرية والنهرية وارتفاع أسعارها بشكل عام.

قلة عدد الفنادق (ذات النجمتين والنجمة الواحدة) مع انخفاض مستوى النظافة بها.(**الصيرفي، 2009، صفحة 52**)

المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تشجيع الاستثمار السياحي

إن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في تشجيع الاستثمار السياحي والتي تظهر من خلال مجموعة من العوامل المشجعة والمقومات في زيادة الاستثمار السياحي، والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث إضافة إلى دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم الاستثمار بالقطاع السياحي.

المطلب الأول: العوامل المشجعة لزيادة الاستثمار السياحي

هناك جملة من العوامل المؤثرة في تشجيع الأفراد أو الشركات للاستثمار في صناعة السياحة من هذه العوامل الآتي:

- مدى اتساع السوق السياحية والزيادة المرتقبة للطلب الكامن على الخدمات السياحية.
- مدى توفر الخدمات العامة والبنية التحتية.
- حجم سوق المنافسة وتحديد اتجاهات المنافسة والتكاليف المطلوبة لتنفيذ السياسات التنافسية.
- عدد وجنسية شركات الطيران العاملة للمناطق المراد الاستثمار فيها.
- توفر أيدي عاملة كفؤة ومعدلات منخفضة للأجور والرواتب.
- سياسات تشجيع الدولة للمستثمرين عن طريق المنح والقروض.
- إمكانيات الإحلال والإبدال للأبنية حسب القوانين والتشريعات المعمول بها في ذلك البلد.
- نوعية القروض البنكية والتمويل المتوفر.
- معدل سعر الفائدة في البنوك.
- معدل مصاريف السياح المحليين، الإقليميين والدوليين.
- معدلات التضخم للمناطق المصدر للسياح.
- معدل سعر صرف تصريف العملات. (**عدنان و الحصيري، 2009، الصفحات 119-126**)

المطلب الثاني: مقومات نجاح الاستثمار السياحي

إن دراسة الاستثمار السياحي والدعوة إلى إقامة هذا النوع من الاستثمار يتطلب منا التطرق إلى العوامل التي تدعم نجاح الاستثمار السياحي في البلدان النامية وبالتالي تعد إذا مقومات نجاح الاستثمار السياحي في البلدان النامية.

- التزايد المستمر في حصة البلدان النامية في السوق السياحية العالمية.
- توافر جانب كبير من المغريات السياحية منها: الطبيعية، الأماكن التاريخية، الأماكن الدينية.
- إن ما تواجه الدول النامية من صعوبات متزايدة في تصدير منتجاتها السلعية التقليدية إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة من جهة، وتصدير منتجاتها الصناعية إلى هذه الأسواق من جهة أخرى.
- الأسعار المناسبة للخدمات السياحية والسلع الأخرى.
- تصنيف السياحة ضمن القطاع الثالث (قطاع الخدمات) والملاحظة أن القوة الإنتاجية في السياحة هي من عمل الإنسان في هذا القطاع ولا يمكن أن تزيد إلا في حدود ضيقة.
- يتوافر في صناعة السياحة كل خواص الصناعات الاستهلاكية الأخرى وتظهر أرباحها بمجرد الانتهاء من إقامة المشروعات السياحية. (**الدباغ و خضر، 2015، صفحة 149**)

المطلب الثالث: دوافع استخدام تكنولوجيا الاتصال والخدمات الرقمية في القطاع السياحي

إن جودة الخدمات السياحية لن تتم إلا بإتاحة واستخدام التكنولوجيا في مختلف مجالات السياحة، من تخطيط وترويج وتسويق وحجز وتعاقد وتسوية مالية،...وغيرها، وقد نبهت إلى ذلك منظمة السياحة العالمية الحكومات والهيئات والمؤسسات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قطاع السياحة، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال اللبنة الأساسية للتنمية السياحية، ولم تعد خيارا بالنسبة للقائمين على القطاع، بل حتمية تفرضها الأوضاع الاقتصادية الراهنة لتطوير وتنمية القطاع السياحي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار السياحة الإلكترونية هي منافسة للسياحة التقليدية، بل هي مكملة وضرورية من أجل تطوير قطاع السياحة، وينبع هذا التكامل من خلال:

- اعتماد الخدمات السياحية بمختلف أنواعها بشكل كبير على تداول المعلومات السياحية المتصفة بالتباين، وبالتالي يصعب قياس جودتها إلا بعد التجربة، ولذلك تعد الانترنت الوسط المناسب لها، فهي تقلل من حدة هذا التباين عن طريق الزيارة التخيلية/ الافتراضية للخدمة السياحية بحيث تمكن الزائر من التعرف على المعالم والمناطق السياحية بكل سهولة ويسر، من خلال صورة تفاعلية مرئية تخيلية للموقع والاطلاع على البيانات والمعلومات التفصيلية للمناطق السياحية المراد زيارتها، وأيضا تمكن السائح من تخطيط ووضع برنامج لرحلته واختيار المناطق التي يرغب في زيارتها، وترتيب مواعيد زيارته لها حتى يتسنى له مشاهدة أكبر عدد ممكن من المعالم السياحية، وتخصيص ميزانية تقريبية لنفقاته.
- يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تخفيض تكلفة إنتاج الخدمة السياحية، حيث تساهم من جهة في رفع الترويج السياحي، ومن جهة أخرى تعمل التكنولوجيا على تدنئة التكاليف، خصوصا تلك المتعلقة بالاتصال (الاتصال المباشر بالوسطاء و السواح) وتلك المتعلقة بالتوزيع فطالب الخدمة هو من يسعى لاقتفائها، مما يقلص تكاليف طباعة المطبوعات والدوريات السياحية، بالإضافة إلى خفض حجم العمالة الزائد ورفع قدرات العاملين وتدريبهم على استخدام الحاسب الآلي والانترنت والتطبيقات والبرامج المختلفة.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا قد يؤدي إلى ظهور احتياجات كامنة لم تكن موجودة من قبل، مما يدفع بالعاملين بالقطاع السياحي بتطوير منتجات جديدة ومتنوعة تلبي هذه الاحتياجات الكامنة، وأيضا هذا التوسع يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة، وتوسيع قاعدة الزبائن، والرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة السياحية وتلميع علامتها التجارية، ويضفي عليها حالة من المصداقية وجودة الخدمة، مما ينعكس إيجابا على دخل القطاع السياحي إجمالا. (**بختي و شعوبي، 2009-2010، صفحة 280**)

وهناك عدة عوامل تدفع القائمين على القطاع السياحي من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والخدمات الرقمية، نذكر منها:

- رغبة المسيرين ومدراء أعمال القطاع من التعريف بأعمالهم ومنتجاتهم والخدمات التي يقدمونها إل العديد من السواح، وكيفية الاتصال بهم في حالة الحاجة إليهم بسرعة أكبر وتكلفة أقل.
- النشر الإلكتروني لكل المعلومات المتاحة التي تخص المؤسسات السياحية، والتي يرغب السياح في معرفتها دون الذهاب إلى المؤسسة السياحية.
- تقديم خدمات مميزة للسائح من حيث السرعة والسهولة، عن طريق الويب وعن طريق البريد الإلكتروني عند طلبها.
- جلب فئة جديدة من السواح الذين هم على اتصال بالانترنت.
- نشر المعلومات السياحية للسواح في الوقت المناسب، فأي تأخير في آجال نشرها تفقد المعلومة أهميتها.
- انفتاح المؤسسات السياحية على السوق المحلي، الإقليمي والدولي.
- الحصول على معلومات عن الخدمات المنافسة ومميزاتها حتى تبقى المؤسسة السياحية في وضعية تنافسية جيدة.
- نشر إعلانات وإشهار لمنتجات وخدمات المؤسسات السياحية حتى تجلب أكبر عدد من السواح.
- تسمح للسواح بالقيام بحجوزات عبر الانترنت (التجارة الالكترونية).
- متابعة تطور القطاع، من خلال الاتصال الدائم بالعالم من أجل الحصول على معلومات سياحية، كزيارة مواقع مؤسسات أخرى من نفس نشاط القطاع.
- وسيلة لتخفيض مصاريف الترويج و تحسين وتطوير الخدمات والمنتجات السياحية.
- الابتكار والتجديد بدون انقطاع للبقاء في الخدمة.
- التواجد في كل مكان وعرض ملائم مع متطلبات السواح.
- ركيزة للإبداع والتنمية وخلق منتجات جديدة، خدمات جديدة، أسواق جديدة، ميزة تنافسية...الخ.
- تسمح بتقديم خدمات سريعة ومتنوعة للسواح.
- الوسيلة المفضلة بالنسبة للمؤسسات السياحية الكبيرة ذات الفروع.

- وسيلة منافسة، إذ تسمح بالخروج من الأسواق المحلية إلى استهداف الأسواق العالمية.(**بختي و شعوبي، 2009–2010، صفحة 281**)

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنه يحظى بأهمية كبيرة من طرف الدول النامية المتطورة على حد سواء، حيث تعتبر مساهمته إحدى أهم العلاقات الاقتصادية والدولية، إذ تنتقل من خلالها الموارد الاقتصادية بصورة عامة بغرض المساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام أحدث التطورات التقنية والفنية في الإنتاج، ولم تعد مسألة السماح لرأس المال الأجنبي بالدخول إلى البلدان من عدمه تشكل أهمية كبرى في هذا المجال، فقد أصبح اهتمام الحكومات ينصب على طريقة استقطاب هذا الاستثمار و جذبه إلى البلد.

كما نجد أن مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية جعل الكثير من الدول النامية تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتوفير الحوافز ومحاولة تذليل العقبات نظرا لما يمتلكه من خبرة وتكنولوجيا في هذا المجال.

ونظرا لهذا التطور، فقد كان لا بد على الدول المضيفة تقديم المزيد من التحفيزات والضمانات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من أجل تأهيل اقتصادياتها وإكساب ميزات تنافسية تمكنها من رفع مركزها التنافسي على المستوى الدولي.

يمكن القول بأنه بالرغم من تنافس الدول النامية على اجتذاب مقادير كبيرة من الاستثمار الأجنبي، حيث أصبحت الحوافز والضمانات الممنوحة لاجتذابه أكثر سخاء وأوسع انتشارا، إلا أن الأمر ليس كله خير، وإنما هناك سلبيات ومخاطر يجب أخذها بعين الاعتبار وبكل حذر.

الفصل الثاني

دراسة مقارنة بين

الجزائر وتونس

– فصل تطبيقي –

تمهيد

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي حاولت الجزائر النهوض به من أجل فك ارتباطها بقطاع المحروقات خاصة وأن الجزائر تملك مقومات سياحية كبيرة.

رغم المساهمة الضئيلة لقطاع السياحة إلا أن خطط التنمية فيها تشير إلى إمكانية رفع مساهماتها إلى أعلى مستويات وجعلها أكثر قدرة على خلق قيمة مضافة، وتحقيق عائد اقتصادي في مجالات مختلفة كالنقل، والفنادق، الاتصالات...وغيرها والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وبما أن هذا القطاع يعتبر فتيا في الجزائر ومجالا رحبا للاستثمارات السياحية بما تتوفر عليه من مناطق سياحية غير مستغلة، إلا أن هذه الاستثمارات تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة وتقنيات متطورة، لذلك قامت الجزائر بفتح هذا القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لمحاولة تذليل كافة العوائق التي تقف أمامه، ومنحه حوافز مالية و جبائية وإعطائه مكانة هامة ضمن إستراتيجيتها السياحية باعتباره عنصرا فعالا وحيويا في عملية التنمية السياحية، خاصة مقارنة بتونس التي ورغم افتقارها للموارد النفطية ورغم الفروقات الشاسعة بينها وبين الجزائر من عديد النواحي إلا أنها رائدة في القطاع السياحي لما لها مكانة تنافسية والتي سنتطرق إليها من خلال فصلنا هذا في دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، وقد تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي الجزائر – تونس

المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر – تونس

المبحث الثالث: أثر وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة في الجزائر – تونس

المبحث الأول: واقع ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي الجزائر – تونس

تعتبر المقومات السياحية عنصر من العناصر الأساسية المكونة للعرض السياحي، فهي تعتمد اعتمادا كليا عليها، وهي في واقع الأمر تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، مما يستلزم تثمينها وحمايتها للاستفادة منها، والجزائر من بين الدول التي أنعم الله عليها بموقع جغرافي هام يتنوع بين الجبال والبحر والصحراء ولهذا أردنا في هذا المبحث أن نعطي نظرة عن المقومات السياحية في الجزائر وتونس.

المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر – تونس

إن التعدد والاختلاف الموجود في الموارد السياحية خاصة منه الجانب الطبيعي يسمح بوجود عرض سياحي متنوع ومختلف قادر على تلبية كل طلبات السياح.

الفرع الأول: مقومات السياحة في الجزائر

أولا: المقومات الطبيعية

يعتبر كل من الموقع الجغرافي المهم وتنوع التضاريس والمناخ السائد من المعطيات الأساسية للمقومات الطبيعية التي تلعب دورا هاما في تطوير السياحة وسوف نتطرق إليها من خلال:

أ – الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط وتحتل مركزا محوريا فهي: تتربع على مساحة شاسعة تقدر ب 2.381.741 كلم^2 يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس والجماهيرية الليبية ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية الصحراوية، فهي بذلك تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير، حيث يبلغ امتدادها الشمالي من البحر الأبيض المتوسط إلى أعماق الصحراء جنوبا1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل و 1800 كلم على خط تندوف غدامس. (**كواش، 2005، صفحة 215**)

لموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين مميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال برا وبحرا وجوا. (**عاشور، 2015**)

ثانيا: المناخ

تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ نذكرها فيما يلي:

أ – المناخ الصحراوي: يتميز هذا المناخ بأمطار قليلة وغير منتظمة وبجو جاف وارتفاع في درجة الحرارة التي تصل أحيانا إلى 40 درجة مئوية أو تفوق ذلك، كما تتميز بموسم طويل حار يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر أما باقي الأشهر فتتميز بمناخ متوسط ودافئ، وهذا ما ينشط حركة السواح في فصل الشتاء حيث يعطي هذا المناخ مناطق الجنوب والواحات.

ب – المناخ لاستيبس: يغطي هذا المناخ مناطق الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي ويتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي والأمطار فيه أقل كمية لا تتجاوز400 ملم/السنة.

ت – مناخ البحر الأبيض المتوسط: يشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة عموما من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تتميز بفصلين الأول ممطر ودافئ وطويل هو الشتاء والثاني هو الصيف يكون جاف وحار وقصير. (**الهادي، بدون سنة نشر، صفحة 12**)

ثالثا: التضاريس

تتميز الجزائر بتتابع أنواع مختلفة من التضاريس من الشمال إلى الجنوب وهي أقاليم مختلفة تتمثل في:

أ – الساحل الجزائري: تطل الجبال مباشرة على البحر لتعطي الصفة الصخرية التي ساعدت على ظهور الموانئ والخلجان مثل ميناء سيدي فرج (الجزائر)، آرزيو (وهران)، بجاية، سكيكدة، عنابة...الخ حيث يمتد الساحل على طول1200 كلم كما يتوفر على مناطق سياحية أهمها: تنس، الغزوات، عين الترك، مستغانم...الخ(**الدليل الاقتصادي والاجتماعي، 1989**)

ب – الأطلس التلي والهضاب العليا: يمتد الأطلس التلي على شكل مجموعة السلاسل الجبلية فهناك سلسلة الأطلس التلي وسلسلة الأطلس الصحراوي بينها جيوب ساحلية أشهرها سهل متيجة، وهران وعنابة وكذلك هناك سهول داخلية أشهرها سهل تلمسان وسيدي بلعباس ونجد مجموعة سلاسل جبلية متفاوتة الارتفاع فنجد أعلى قمة في جبل الأوراس وقمة لالة خديجة بجرجرة والونشريس وغيرها من الجبال التي تعتبر مناطق سياحية يمكن استغلالها لممارسة السياحة الجبلية بممارسة بعض الرياضات أما الهضاب العليا فتتراوح علوها ما بين 900 و 1000 متر، تمثل هضاب الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والغربية بها العديد من المنخفضات أهمها سطيف وتبسة.

ت – الصحراء والأطلس الصحراوي: تعتبر الصحراء أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر، تتربع على مساحة شاسعة تعادل 80% من المساحة الكلية للبلاد وهي من أكبر الصحاري في العالم مما يجعلها القبلة الأولى للسياح الأجانب.(**الهادي، بدون سنة نشر، صفحة 12**) فتتميز بروعة جبالها ذات المصدر البلوري الشفاف وذات التكوين البركاني ورمالها الذهبية، وواحاتها الخلابة المتنوعة عبر مناطقها إلى جانب غابات النخيل وتربتها الخصبة وكثبانها الرملية، أما الأطلس الصحراوي فهو عبارة عن كتلة مترابطة موازية للأطلس التلي تمتد شرقا من جبال النمامشة إلى الغرب جبال الحضنة.(**الجزائري، 2010، صفحة 03**)

هذا وتتمتع الجزائر بمجموعة من المحميات الطبيعية حيث نجد:

أ – الحظيرة الوطنية للقالة: وتقع في ولاية الطارف تتربع على مساحة80 ألف هكتار، فهي تتكون من فسيفساء بيئية خاصة تتميز بوجود المناطق الرطبة ومكوناتها الرطبة، كما نجد المياه العذبة والبحيرات.

ب – حظيرة جرجرة: ومساحتها 18500 هكتار، تم إدراجها ضمن المحميات الطبيعية من قبل اليونسكو لما تحتويه من غطاء نباتي متنوع فيها غابات كثيفة وثروة حيوانية متنوعة وبها أعلى قمة وهي قمة "لالة خديجة".

ت – الحظيرة الوطنية بلزمت: تقع الحظيرة على بعد 7 كلم شمال غرب باتنة، وهي متواجدة على أرضية ضخرية تحتوي على سلسلة نباتية فريدة من نوعها وأنواع مختلفة من الطيور بلغ عددها أكثر من106 طير و7 أنواع من الزواحف، وحظيرة ثنية الحد مساحتها حوالي 2807 هكتار وتقع على بعد 30 كلم من جيجل.

رابعا: الثروة الحموية المعدنية

بحكم الطبيعة الساحرة للجزائر والقدرات السياحية الهائلة لها، فهي تعتبر بلد غني يتوفر على حمامات معدنية لها أهمية بالغة، تقدر عددها ب 220 منبع للمياه الحموية الجوفية تتميز بالخاصيات العلاجية المؤكدة، أشهرها: حمام بوحنيفية (معسكر)، وحمام بوغرارة (تلمسان)، وحمام بوحجر (عين تموشنت)، حمام الصالحين (خنشلة)، حمام زلفانة (غرداية)، حمام قرقور (سطيف)، حمام ريغة بالإضافة إلى مركز وحيد للعلاج بمياه البحر بسيدي فرج.(**الدليل الاقتصادي والاجتماعي، 1989**)

ويمكن إبراز المقومات الطبيعية الجزائرية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المقومات الطبيعية والجغرافية للمواقع السياحية في الجزائر

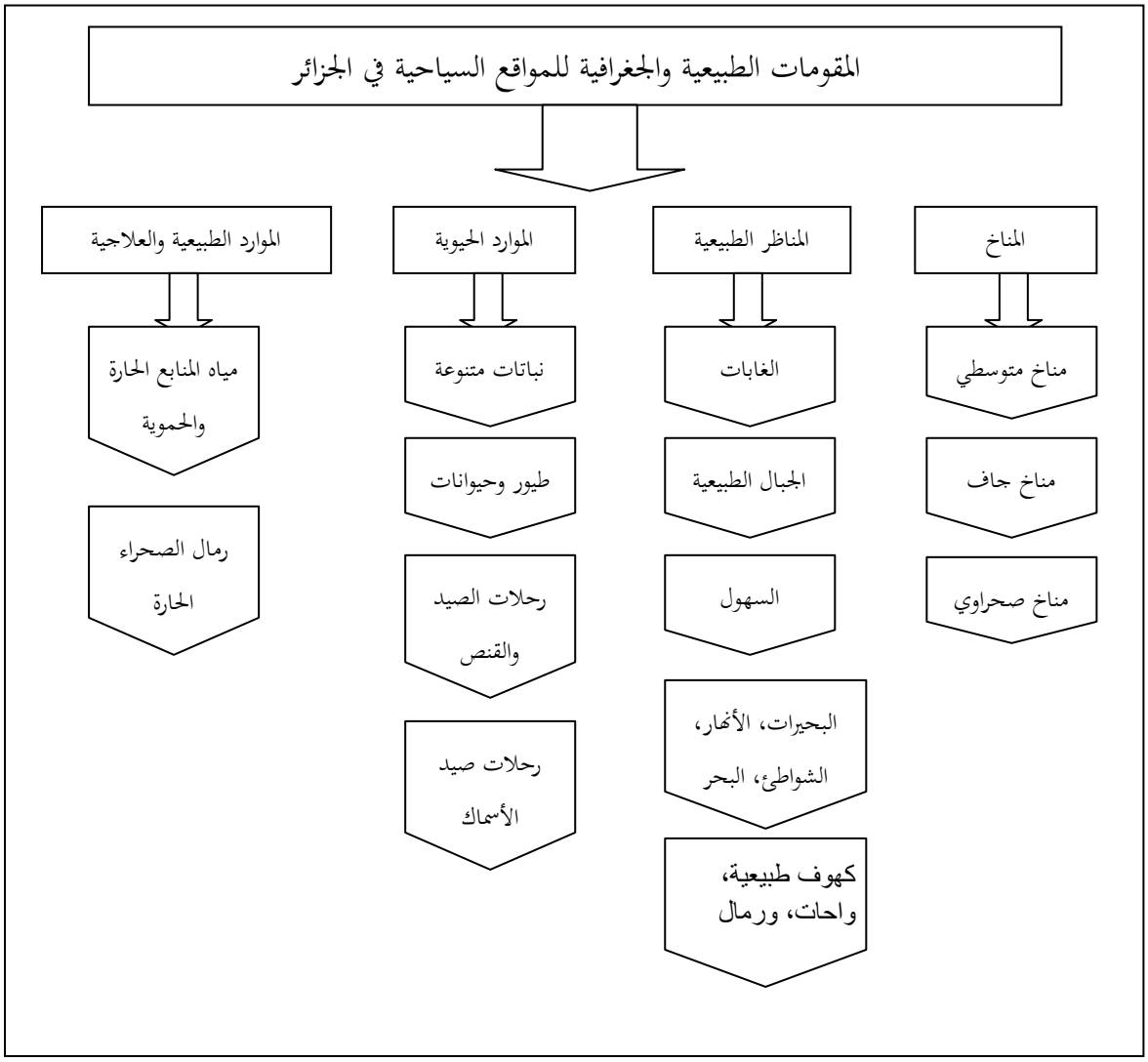

المصدر: بن الشيخ بوبكر الصديق، المنتج السياحي في الجزائر: بين جاذبية المقومات السياحية وضعف الخدمات المكملة، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة، تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة24-2012/04/25، ص 03.

الفرع الثاني: مقومات السياحة في تونس

إن تقاليد تونس العريقة وتاريخها الحافل بتعاقب الحضارات نجحت في أن تطور السياحة إلى علاقة حضارية مع الشعوب والثقافات بما يعكس الخصوصية التونسية التي من مميزاتها الانفتاح على الآخر، فجمال تونس يستهوي أفئدة زوارها بما يوازيه من ثراء متعدد طبيعي وجغرافي، تاريخي وثقافي مع امتياز في مرافق الخدمات السياحية كالفنادق والمنتجعات الساحلية والأماكن الترفيهية العديدة، هذا كله تباشره كفاءات تونسية.

أولا: المقومات الطبيعية والجغرافية

أ – الموقع الجغرافي: يساعد موقع تونس ذو الطبيعة المتنوعة بين شواطئ وجبال وصحراء على جعلها نقطة جذب رئيسية، فهي تتمركز في شمال قارة إفريقيا وبالرغم من صغر مساحتها والمقدرة ب 163610 كلم^2 إلا أنها تزخر بثروات مادية وأثرية وطبيعية وبشرية، وتشكل تونس بموقعها الزاوية الشمالية الشرقية لدول المغرب العربي، إضافة إلى أن موقعها الاستراتيجي على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يجعلها نقطة اتصال بين أوروبا والعالم العربي وإفريقيا.

وقد ساعد موقع تونس ومناخها بدرجة رئيسية في إعطائها أهمية سياحية خاصة، فشمسها المشرقة على مدار السنة ومناخها المتوسطي في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف في الجنوب وطبيعة أرضها المتنوعة، جعلت منها نقطة جذب سياحي تتصدر نقاط الجذب السياحي العربي. (**سلمان، 2008، صفحة 237**)

أ – التضاريس: وتنقسم تضاريس تونس إلى:

– امتداد طول الشريط الساحلي التونسي 2290 كلم بدلا عما هو شائع 1300 كلم، ويأتي هذا التحديث إثر استبدال طرق القياس التقليدية بأخرى حديثة يتم احتساب طول الجزر والموانئ والأودية بما في ذلك السباخ، وضم ثلاث منظومات طبيعية وهي الجزر والمناطق الرطبة والواحات حيث يحتوي على 60 جزيرة من أحجام مختلفة، وهي جزر جربة وزمبرة والكنايس وأرخبيل قرقنة وجالطة، و 250 منطقة رطبة منها 13 بحيرة و42000 هكتار من السباخ. (**المستدامة، 2014، صفحة 245**)

– الجبال وهي سلسلة واحدة من جبال الأطلس البحري أعلاها سلسلة "خمير" و" مقعد" وهي تمتد من الحدود الجزائرية، وتتميز الجبال في تونس بمسالكها الوعرة وتغطيها غابات كثيفة وتتخللها أودية عميقة وضيقة، فهي تمتلك العديد من الأنهار والأودية أهمها "وادي مجردة" و " وادي مليان".

– الهضاب امتداد لهضبة الشطوط في الجزائر تنتهي بسهول رملية فيها شط الجريد، ومن بين هذه السهول:

" سهل طبرقة" و "سهل بنزرت" و "سهل كوكة".

– تشكل صحراء تونس 22% من مساحة البلاد، وتتميز بطبقاتها الرسوبية وكثرة السهول والهضاب، وبواحتها التي تشبه إلى حد كبير واحات الجزائر، مثل الواحات الواقعة شمال غرب " شط الجريد" و "توزر" و"نفطة"...الخ، وهي فضاء لصحراء شاسعة مرت عليها قبائل عديدة وقوافل تجارية طيلة القرون الخوالي، ويتواجد بها شطوط مثل " شط الجريد" و"الفجاج"و "غرسة"، وهي تتميز بانخفاض ارتفاعها إلى 17 متر تحت مستوى سطح البحر. (**صليحة، 2011/2010، صفحة 53**)

ب – الثروة الحموية المعدنية: تزخر تونس منذ القديم بالعيون والمنابع التي تجري من الشمال إلى الجنوب، وهي تتوفر على خصائص علاجية هامة، مثل التخفيف من الوزن، معالجة آلام الظهر والمفاصل وأمراض العيون والأنف والحنجرة، وكما نجحت تونس في العلاج بالمياه المعدنية تسعى لتنجح في تجربة أخرى وهي العلاج بمياه البحر الذي يشكل اليوم حلا فريدا لكثير من المشاكل الصحية مثل مخلفات الحمل والولادة والتوتر النفسي والعصبي...وغيرها، وتعتبر تونس اليوم من الدول الأولى في العالم من ناحية مستوى الخدمات التي تقدمها هذه المراكز العلاجية والسياحية والتي بلغ عددها حوالي 20 مركزا سياحيا واستشفائيا. وفي

تونس الآن أربع محطات علاجية وإستشفائية رئيسية وهي موجودة في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب، علما أن كل محطة لها اختصاصاتها وطبيعتها العلاجية بناء على التركيبة الفيزيائية لمياهها المعدنية.

ثانيا: المقومات الثقافية والدينية والتاريخية

يعتبر التعرف على الحضارات والتاريخ الإنساني من خلال المعالم التاريخية متعة ذهنية رفيعة، فتونس تضم العديد من الآثار والمتاحف والفنون والعادات الشعبية، وتعتبر تونس العاصمة مدينة سياحية تجمع بين الماضي العريق والحاضر المتجدد، ففيها المشهد الشعبي والشرقي العتيق بما تعرضه دكاكينها من منتوجات وصناعات شعبية تقليدية، وفيها إلى جانب ذلك الطابع الغربي وبخاصة في أحيائها التي أنشئت خلال القرن العشرين، أما في وسط المدينة فإن السوق المركزية تعج بالحركة والحيوية وتبهر معروضاتها من الخضروات والفواكه الطازجة والأسماك وحتى الورود والطيور، وهذا المشهد الشعبي التجاري الزاخر أعيد تأهيله وبخاصة شارع بورقيبة، وغير بعيد عن ذلك شيدت الأحياء السكنية العصرية والمباني الكبرى لتأوي النشاطات المتعددة التجارية والبنكية والإدارية.

وعلى بعد 15 كلم من المدينة تمتد ضفاف قرطاج بدءا بالمعالم الفينيقية والآثار الرومانية مرورا بمدينة سيدي بوسعيد المعروفة بطابعها المعماري الفريد فهي أول موقع محمي في العالم يعود تأسيسها إلى القرون الوسطى، لتنتهي بالمنطقة السياحية الجديدة بالضاحية الشمالية.

وفي مدينة "توزر" نجد أجمل ملاعب الغولف في تونس إن لم يكن في حوض المتوسط، ويغمرك إحساس أنك مقبل على عالم من الشعر والجمال، فواحاتها وبيوتها مصنوعة من الآجر الأصفر الصحراوي والتي أصبحت قبلة المشاهير، وتعتبر "توزر" منطقة صحراوية تشتهر بصناعة المنسوجات والتوشيات والرموز الخاصة، ويعتبر المرقوم والكليم من أنواع السجاد في المنطقة، بالإضافة إلى صناعة الجلود والملابس الصحراوية والحلي والمصاغات.

كما تعتبر "جربة" الجزيرة الأسطورة تقع على مسافة 400 كلم جنوب شرق تونس العاصمة، فهي قبلة للسياح لما توفره من الراحة والطمأنينة، كما يوجد بها العديد من الصناعات التقليدية مثل الخزف والمنسوجات ورموزها الفلكلورية.

وتعرف "المنستير" بقلعتها الكبيرة وسورها الشامخ وتعود شهرتها إلى الفنادق الممتازة التي تزخر بها ومساحتها الخضراء، وإذا ما اتجهت إلى الجنوب الشرقي تطالعك "المهدية" العاصمة الأولى للدولة الفاطمية وهي فريدة العمارة، وبحكم ارتفاعها عن سطح الأرض يتمثل أجمل المشاهد في منظر الجامع الكبير الفاطمي، ولن تكتمل زيارتك للمهدية إلا إذا تذكرت الحرير الذي تشتهر به منسوجاتها.

ولمدينة القيروان أهمية خاصة في التاريخ العربي والإسلامي ولها الفضل في انتشار الدين الإسلامي واللغة العربية، تشتهر بجامعها الشهير وسورها القديم فهي تقع على مفترق أهم الطرق بين الشمال والجنوب وتمتاز بالحفاظ على طابعها الأصلي القديم، كما تشتهر بالعلوشة وهي من أرقى أنواع السجاد القيرواني.

تعرف باسم الجوهرة إنها "سوسة" المدينة السياحية التي لا تنام، فهي تشتهر بقلعتها المطلة على البحر ومهرجاناتها الصيفية بالإضافة إلى عدد من المعالم مثل المتاحف ودار القضاء الشرعي القديم وحديقة إفريقيا للحيوانات وصناعة النحاسيات والتحف والزجاج والقطع البلورية.

وعلى بعد 60 كلم شرق العاصمة تقع منطقة "نابل" "الحمامات" الشهيرة، وتقترن المنطقة منذ أقدم العصور بزهرتي الفل والياسمين، حتى أنها تعرف أحيانا باسم "ريفيرا" شمال إفريقيا فهي مقصد كبار النجوم والمشاهير، وتزخر المنطقة بالشواطئ الساحرة والمطاعم والمتاحف ومنتجعات المياه المعدنية الحارة، كما تشتهر بمناطق أثرية وثقافية مثل مدينة قليبية وميناؤها القديم حيث يجد هواة الصيد ضالتهم، أما الصناعة التقليدية فهي تشتهر بالخزف النابلي الذي بلغت شهرته أصقاع العالم.(**سلمان، 2008، الصفحات 239–241**)

من جهة أخرى فتح التطور الطبي في تونس آفاق هامة إلى وجهة مميزة في مجال السياحة العلاجية تستقطب أعدادا كبيرة من دول المنطقة ومن أوروبا مثل بريطانيا التي ترسل سنويا 3000 مريض إلى تونس لتلقي العلاج.

أولت تونس عناية خاصة للمتاحف لأنها مرآة للحضارة القرطاجية مرورا بالعهود الفينيقية والرومانية والبيزنطية وصولا إلى الحضارة العربية الإسلامية، ومن أهم متاحفها "متحف الباردو الوطني" وهو أول متحف أقيم منذ أكثر من قرن داخل قصر من قصور وقد اكتسب شهرة عالمية بفضل مجموعة الفسيفساء التي يمتلكها، ومتحف " قرطاج الوطني" بني عام1875 يضم مخلفات أثرية تعود للحضارة البونية التي سادت المنطقة، "المتحف الأثري" بقفصة، "المتحف الأثري " بسوسة وغيرها من المتاحف حيث تصل إلى 27 متحفا أثريا. (**التونسية، 2017**)

ومن المعالم الأثرية التونسية "الجامع الكبير بالقيروان" و"جامع الزيتونة المعمور" و"المدينة العتيقة بالعاصمة"، كما أنها تتمتع بمواقع تاريخية جميلة "كحمامات أنطونيوس" في قرطاج و "المعابد الرومانية" و "المقبرة البونيقية" و "المسرح الروماني".

أما عن الصناعات التقليدية اليدوية فهي تزخر بصناعة الأواني النحاسية، الفخار، النسيج بتنوع أشكاله وألوانه التي تعبر عن تراث كل منطقة، وصناعة الجلود والحلي والبربري الأصيل، والخزف في شكل أواني وتحف رائعة بأشكال فنية وبألوان مختلفة التي تظل من مقومات الجذب السياحي عبر الزمن.

يتضح جليا تنوع العرض السياحي التونسي، فقد وجد تثمينا من السلطات وذلك بتبني إستراتيجية العناية بالتراث لاستقبال السياح في مختلف المتاحف والمواقع الأثرية. (**تونس، 2013، صفحة 2**)

المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في الجزائر – تونس

بالإضافة إلى ما تزخر به الجزائر من إمكانات طبيعية وتاريخية وثقافية مهمة غير أنها تبقى غير كافية من أجل صناعة السياحة، وعليه لابد من دعم هاته المقومات بإمكانات مادية لتسهيل النشاط السياحي وذلك من خلال توفير طاقة فندقية بمختلف تصنيفاتها والبنية التحتية لتسهيل وتحسين الخدمات للسواح.

الفرع الأول: المؤشرات السياحية في الجزائر

أولا: الطاقات الفندقية في الجزائر

تمثل المقومات الفندقية إحدى المؤشرات المهمة في قياس مدى تطور وتقدم القطاع السياحي في أي بلد، والجزائر من بين الدول التي تعمل جاهدة على تحسين قدرات الاستقبال.

أ – تطور عدد الأسرة للفترة (2001– 2024): عرفت الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية تسارع في تطوير قطاع السياحة، في ذلك الجانب الفندقي، فقد بلغ عدد الأسرة قبل الاستقلال 5922 سرير، وبعد الاستقلال اعتمدت الجزائر المخططات التنموية إبتداءا بالمخطط الثلاثي الأول والمخططين الرباعيين الأول والثاني وصولا إلى المخططين الخماسيين، أما مرحلة التسعينات فتعتبر مرحلة التحول الاقتصادي للجزائر نظرا للتطورات الحاصلة في العالم، والجدول التالي يوضح تطور طاقات الإيواء خلال الفترة (2001– 2023)

جدول رقم (1) تطور الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2001– 2023)

الوحدة: عدد الأسرّة

السنوات	عدد الأسرة	السنوات	عدد الأسرة
2001	72485	**2013**	98804
2002	73548	**2014**	99605
2003	77473	**2015**	102244
2004	82034	**2016**	107420
2005	83895	**2017**	112264
2006	84869	**2018**	119155
2007	85000	**2019**	125676
2008	85876	**2020**	127614
2009	86383	**2021**	132266
2010	92377	**2022**	145526
2011	92737	**2023**	151052
2012	96898	–	–

المصدر: بيانات مقدمة من طرف وزارة التهيئة العمرانية والسياحية والصناعة التقليدية

من خلال البيانات المقدمة من الجدول نلاحظ أن عدد الأسرّة في الفترة من 2001 إلى 2023 كان في تزايد مستمر ولكن بمعدل بطيء حيث بلغت طاقة الإيواء سنة 2001ما يقارب 72485 سرير لتصل طاقة الإيواء سنة 2023 ما يقارب 151052، ومقارنة بعدد الأسرة في دول الجوار خاصة تونس نجد هذا العدد ضعيف لتلبية احتياجات الزبائن.

ب – تصنيف عدد الأسرّة للفترة (2001-2020): أما بالنسبة إلى طاقات الإيواء الموزعة بحسب الدرجات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (2) تطور طاقات الإيواء بحسب الدرجات في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2001– 2020)

السنوات	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	1 نجمة	بدون تصنيف	الإجمالي
2001	4832	3621	15808	5331	2165	40728	72485
2002	6000	2975	11717	3338	2033	47485	73548
2003	4212	5424	14740	3757	4959	44381	77473
2004	4590	3383	14857	5415	2315	51474	82034
2005	4590	3383	14807	5800	2315	53000	83895
2006	5455	7343	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5483	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5483	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56865	86383
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	3807	72296	96898
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	8406	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	8533	36304
2016	6734	2810	7045	4425	11295	8533	40842
2017	6734	4508	5678	4565	11335	8533	41353
2018	6734	4746	5886	5185	11684	8590	42825
2019	7234	6161	6427	5381	12612	9456	47271
2020	7345	6824	6861	5995	12724	9456	49205

المصدر: بيانات مقدمة من طرف وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (2) أن أعلى نسبة من إجمالي طاقات الإيواء (عدد الأسرّة) كانت من نصيب الأسرّة في الفنادق غير المصنفة أي بدون نجمة، ثم في الفنادق ذات ثلاث نجوم (3 نجوم) غير أن هذا التطور كان ضعيفا حتى وبعد تحسن الظروف الأمنية في مرحلة ما بعد 2000.

كما نلاحظ أن عدد الأسرّة في تزايد مستمر ولكن بوتيرة ضعيفة، حيث تطور عدد الأسرة مابين 2001 و 2020 بحوالي 30 ألف سرير خلال 14 سنة أي بحوالي 2000 سرير في السنة ويبقى هذا الرقم ضعيف جدا، لكن نلاحظ تراجع كبير من سنة 2015 إلى سن 2020 في عدد الأسرة،كما أن عدد الأسرّة يقل كثيرا في الفنادق ذات 5 نجوم ويتمركز بصفة كبيرة في الفنادق غير المصنفة ثم يليه بعد ذلك في المرتبة الثانية الفنادق ذات03 نجوم وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- نقص استثمار القطاع العام في هذا الصنف من الفنادق لضخامة استثماراتها وقلة عائداتها.
- نقص الاستثمارات الكبيرة المتعلقة بالقطاع الخاص في الجزائر في هذا المجال.(**صليحة، 2011/2010، صفحة 112**)

ت – توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية (2001–2024)

قامت الجزائر بتوفير طاقات إيواء من خلال المخططات التنموية بغية تلبية احتياجات السياح الوافدين والجدول التالي يبين طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية للجزائر.

الجدول رقم(3): توزيع طاقات الإيواء في المؤسسات الفندقية للفترة (2001 – 2022)

الوحدة: سرير

السنوات	حضري	ساحلي	صحراوي	حمامات	جبلي	إجمالي عدد الأسرّة
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	23624	7197	6504	1097	73548
2003	35126	26034	8105	6905	1225	77473
2004	48880	21710	4431	5742	1411	82034
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	52445	31322	3770	4110	1089	92737
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898

2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605
2015	62479	30380	3636	3866	1883	102244
2016	66155	30500	4780	4102	1883	107420
2017	69861	31326	4928	4266	1883	112264
2018	74712	32581	5477	4502	1883	119155
2019	80470	32926	5895	4502	1883	125676
2020	81863	32971	6299	4598	1883	127614
2021	85577	33588	6620	4598	1883	132266
2022	93906	37586	6946	5189	1899	145526

المصدر: بيانات مقدمة من طرف وزارة السياحة والصناعات التقليدية

ما يلاحظ من خلال الجدول أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في ترقية أنواع السياحة المختلفة التي تزخر بها الجزائر لا يزال هناك تمركز طاقات الإيواء في الفنادق الحضرية والساحلية وهذا دليل على أن الجهود المبذولة تبقى ضعيفة مقارنة بالأنواع الأخرى، وعليه يجب الاهتمام أكثر بالأنواع الأخرى للسياحة حيث أن هناك تباين في توزيع طاقة الإيواء بين مختلف أنواع المؤسسات الفندقية فنجد المنتوج الحضري يستحوذ على نسبة 61.25% من إجمالي الطاقات الفندقية، ويمكن إرجاع هذا التمركز في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، عنابة...الخ ثم تليها الفنادق الساحلية بنسبة إيواء تصل إلى 28.07% ولكن تبقى هذه النسبة قليلة مقارنة بالهياكل السياحية المتوفرة في المناطق الساحلية حيث يمكن اعتبار هذا النوع من السياحة بالسياحة الموسمية ثم تليها السياحة الصحراوية والتي بها طاقات إيواء ضعيفة بالرغم من تميزها بمقومات طبيعية وتاريخية واهتمام السياح الأجانب بها، ويأتي بعد ذلك كل من السياحة الحموية والجبلية وهي نسب قليلة إذا ما قورنت بالثروة الحموية الموجودة في الجزائر وجاذبية السلاسل الجبلية الموجودة بها.

ثانيا: الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية

مدة إقامة السائح في مختلف المؤسسات الفندقية في البلد المضيف، تمثل الليالي السياحية وتتنوع هاته الليالي في المؤسسات الفندقية الجزائرية بين ليالي سياحية للمقيمين وغير المقيمين، غير أن ما يميز هاته الليالي في الجزائر هو أنها محدودة بالنسبة للسياح الوافدين إليها سواء المقيمين أو غير المقيمين.

1 – تطور الليالي السياحية للمقيمين: والتي تعبر عن إجمالي الليالي التي يقضيها السياح في المؤسسات الفندقية ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4) تطور الليالي السياحية للمقيمين للفترة (2001– 2019)

الوحدة: ليلة سياحية

السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين	السنوات	عدد الليالي السياحية للمقيمين
2001	3802628	**2013**	5926968
2002	3827700	**2014**	6215932
2003	3948200	**2015**	6307411
2004	4149426	**2016**	6283910
2005	4222305	**2017**	6260409
2006	4376625	**2018**	6220730
2007	4546085	**2019**	5582854
2008	4750796	**2020**	-
2009	4971372	**2021**	-
2010	5185231	**2022**	-
2011	5484105	-	-
2012	5703550	-	-

المصدر: بيانات مقدمة من طرف وزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور الليالي السياحية للمقيمين بالجزائر أو الأجانب في ارتفاع متواصل، حيث كانت قرابة 3802628 ليلة سياحية سنة 2001 لتصل بعد ذلك إلى أكثر من 5 مليون ليلة سياحية في نهاية سنة 2014 وهذا راجع لاهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية، غير أن الأمر يختلف بالنسبة للأجانب المقيمين حيث كان هناك تذبذب في تطور الليالي السياحية وهذا راجع بالأساس إلى عدم اهتمام السلطات بقطاع السياحة وجعله قطاعا ثانويا مما ساعد في تراجع عدد السياح الأجانب، وبعدها يعود بالتحسن التدريجي لتصل عدد الليالي السياحية سنة 2019 إلى 5582854 ليلة سياحية.

2 - تطور الليالي السياحية لغير المقيمين:

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5) تطور الليالي السياحية لغير المقيمين للفترة (2001 –2019)

الوحدة: ليلة سياحية

السنوات	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين	السنوات	عدد الليالي السياحية لغير المقيمين
2001	225652	**2013**	994266
2002	253307	**2014**	837812
2003	376038	**2015**	839161
2004	393631	**2016**	992611
2005	483332	**2017**	1146061
2006	528591	**2018**	1345003
2007	573855	**2019**	1233019
2008	595747		
2009	674456		
2010	754103		
2011	845367		
2012	936631		

المصدر: بيانات من طرف وزارة السياحة والصناعات التقليدية

من خلال الجدول نلاحظ تقلبات في عدد الليالي السياحية لغير المقيمين من سنة لأخرى خلال الفترة2001 إلى 2014، حيث بعد أن بلغ عدد الليالي السياحية سنة 2001 225652 ليلة سياحية إلا أنه عاود الارتفاع بشكل طفيف ونلاحظ استمرار الارتفاع ليصل في نهاية سنة 2014 إلى قرابة 900000 ليلة سياحية وهو ما يعتبر مؤشر جيد لعودة السياحة في الجزائر.

3 – التدفقات السياحية الوافدة إلى الجزائر:

يعد الجذب السياحي عامل رئيسي حيث أصبح فنا وعلما مرتبط بكافة مرافق الخدمات، وكلما كان هناك تنوع في عناصر الجذب السياحي يعمل على رفع معدل التدفقات السياحية الوافدة إلى البلد.

والجزائر بلد لم يكن يهتم بحركة السياحة الدولية الوافدة إليها، فأخذت في التناقص نتيجة لعدم الاستقرار خلال الفترة الاستعمارية وبعد إتباعها المنهج الاشتراكي خلال العقود الأولى من الاستقلال، وما زاد الأوضاع سوءا هو تردي الأوضاع السياسية وتدهور الوضع الأمني مما أثر بشكل ملحوظ على حركة السياح وسرعان ما تحسنت الأوضاع بسبب الاستقرار الأمني والسياسي، فأصبحت حركة السياح الأجانب في تحسن مستمر من سنة لأخرى والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (6) تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2001 – 2022)

الوحدة: سائح

السنوات	عدد السياح	السنوات	عدد السياح
2001	901416	**2013**	2732731
2002	989060	**2014**	2301373
2003	1166287	**2015**	1709994
2004	1233719	**2016**	2039444
2005	1443090	**2017**	2450785
2006	1637582	**2018**	2657113
2007	1743084	**2019**	1933778
2008	1771749	**2020**	-
2009	1911506	**2021**	1252380
2010	2070496	**2022**	1398084
2011	2394887	-	-
2012	2634056	-	-

المصدر: بيانات من طرف وزارة السياحة والصناعات التقليدية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن الحركة السياحية الدولية الوافدة خلال الفترة 2001 – 2022 عرفت تذبذبا بين صعود وهبوط من سنة لأخرى، كما أن هناك تذبذب في حركة السياح الوافدين حيث كان معدل التغير ضعيف جدا، بدأ التحسن في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر من 901416 سائح سنة 2001 ليصل عددهم في سنة 2014 إلى 2301373 سائح، لتعود للانخفاض مجددا لتصل سنة 2022 إلى 1398084 سائح، ولكن يبقى نصيب الجزائر من السياحة الوافدة ضئيلا مقارنة بدول الجوار خاصة تونس، وهذا بسبب اعتبارات كثيرة لعل أهمها ما يتعلق بالبنية الأساسية التي لا تلبي مستوى الطلب عليها.

ثالثا: طرق الوصول والانتقال إلى الجزائر (البنية التحتية)

وتمثل البنية القاعدية للسياحة وتشمل العناصر التالية:

1 – المواصلات والاتصالات: تشكل طرق المواصلات دعما أساسيا للعملية السياحية، فهناك علاقة وثيقة بين القطاع السياحي ووسائل النقل، وكلما كان هناك تطوير في البنية التحتية للنقل فهذا حتما سوف يؤثر بالإيجاب على الحركة السياحية وتتمثل هذه المواصلات في:

أ – النقل: تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى لا زالت قيد الإنجاز ومن هذه المواصلات نجد:

- النقل الجوي:وتعرف البنية القاعدية للنقل الجوي تطورا معتبرا، حيث تمتلك الجزائر 35 مطارا موزعا عبر الوطن منها 12 مطار دولي ويعتبر مطار الجزائر هو الأكثر أهمية كما سيتم إنفاق ميزانية تقدر بـ60 مليار دينار لتجديد الأسطول الجوي، كما أن شركة الخطوط الجوية الوطنية الجزائرية هي التي تهيمن على سوق النقل الجوي.
- النقل البري: تمتلك الجزائر شبكة للطرقات تعتبر الأكثر كثافة في القارة الإفريقية حيث يقدر طولها ب112696 كلم من الطرق، كما تم إطلاق مشروع الطيار السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم.
- السكك الحديدية: 4272 كلم هو طول شبكة السكك الحديدية في الجزائر، حيث يشهد هذا الأخير تطورا في الهياكل القاعدية بإدخال الكهرباء لبعض المقاطع، وهذا من شأنه أن يربط المدن الرئيسية للبلاد بالاعتماد على قطارات ذات سرعة فائقة، وتقوم شركة النقل للسكك الحديدية بتسيير هذه الشبكة وهي مجهزة بأكثر من200محطة تغطي خاصة شمال البلاد، كما تم تزويد الولايات بخطوط "الميترو" والذي سهل على الكثير حركة النقل.
- النقل البحري: تمتلك الجزائر 40 ميناء منها 11 ميناء للصيد والتجارة والمحروقات، وتعتبر كل من الشركة الجزائرية للملاحة والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين هما من تقومان بتسيير القطاع في الجزائر.

2 - المواصلات السلكية واللاسلكية: يعتبر مجمع اتصالات الجزائر هو المتعامل الوحيد في خدمة الهاتف الثابت، كما يتوفر القطاع على الأنترنت وعلى شبكات الهاتف النقال منها "موبيليس" إلى جانب المتعاملين الخواص "جيزي" و "أوريدو" حيث أن عدد المشتركين في تزايد مستمر. (**الاستثمار، 2015**)

الفرع الثاني: مؤشرات السياحة في تونس

تسعى تونس جاهدة إلى تطوير منتوجاتها السياحية وتنميتها على المستويين الكمي والنوعي، وتعتمد في ذلك على الهياكل السياحية التي سوف نتطرق إليها.

أولا: الطاقة الفندقية

استجابة إلى الطلب السياحي، تعمل تونس على تطوير مقوماتها السياحية المادية ومنها الطاقة الفندقية حيث كانت سنة1990 تتوفر على حوالي 11700 سرير ليتضاعف العدد ليصل 240000 سرير سنة 2013 والجدول التالي يوضح تطور طاقات الإيواء.

ج

جدول رقم (7) :تطور طاقات الإيواء بتونس (2001 – 2023)

الوحدة: سرير

السنوات	عدد الأسرة	السنوات	عدد الأسرة
2001	205600	**2013**	240249
2002	214300	**2014**	-
2003	222018	**2015**	241000
2004	226200	**2016**	235000
2005	229837	**2017**	234000
2006	231838	**2018**	238000
2007	235727	**2019**	236000
2008	238495	**2020**	231000
2009	239890	**2021**	230000
2010	241528	**2022**	230000
2011	242146	**2023**	231000
2012	241997	-	-

Source : agence financier touristique ;secteur touristique en tunisie ;indicateur touristique 1990 -2008 ;http://www.aft.nat.tn/fr/tourisme-indicateur-tunisie.php (04/04/2024)

نلاحظ من خلال الجدول بأن طاقات الإيواء في تونس شهدت نموا مستمرا إذ ارتفع عدد الأسرّة من205600 سرير سنة 2001 إلى 242146 سرير سنة 2011 أي تم إنجاز حوالي 63946 سرير خلال 15 سنة وهو ما يعادل حوالي 4300 سرير كل سنة وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى أهمية القطاع السياحي بالنسبة للدولة، التي تبقى دائما تسعى لتحقيق الصدارة في هذا المجال بتحسين جودة عرض المنتوج السياحي وتحسين أداء خدماته وجعله قادرا للاستجابة لمتطلبات السوق السياحية متناسبا مع المقاييس المعمول بها دوليا غير أنه وفي السنوات الأخيرة إبتداءا من سنة2012 إلى سنة 2023 شهد نمو طاقات الإيواء تراجعا واضطرابا حيث قدر المعدل تغيرا سالبا تراوح ما بين 0.06% و 0.071 % وقد يرجع هذا لسبب الأوضاع الأمنية السيئة التي عاشتها البلاد في هذه الفترة.

ثانيا: السياحة الدولية الوافدة إلى تونس

استطاعت تونس وبفضل سياستها الحكيمة أن تعطي لقطاع السياحة مكانة مميزة ومهمة، حيث تعتبر تونس من بين أهم دول المنطقة الرائدة في مجال السياحة وخير دليل على ذلك هو عدد السياح الوافدين إليها والجدول التالي يوضح تطور عدد السياح الوافدين خلال الفترة (2001 – 2024)

جدول رقم (8) تطور السياحة الدولية الوافدة (2001 –2023)

الوحدة: سائح

السنوات	عدد السياح	السنوات	عدد السياح
2001	5387000	**2013**	6268582
2002	5063000	**2014**	6068593
2003	5114300	**2015**	4202000
2004	5998000	**2016**	4526000
2005	6378000	**2017**	5743000
2006	6550000	**2018**	6921000
2007	6761000	**2019**	7984000
2008	7050000	**2020**	1432000
2009	6902000	**2021**	1600000
2010	6902749	**2022**	5170000
2011	4785119	**2023**	8134000
2012	5950000	–	–

المصدر: الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، وزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسية، الديوان التونسي للسياحة، السياحة في أرقام، 2014.

توضح بيانات الجدول أن القطاع السياحي التونسي تمكن من جذب عدد كبير من السياح، حيث ارتفع عددهم من04 ملايين سائح إلى 07 ملايين سائح سنة 2008 أي بمعدل تغير بلغ 65.38 %وقد تخلل هذا النمو انخفاض أول سنة 2002 مقارنة مع سنة 2001 وهذا راجع إلى الأزمة التي عرفتها المنطقة العربية بسبب عدم الاستقرار السياسي وكذا أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على العالم ككل، وانخفاض ثاني خلال سنة 2009 نتيجة للأزمة العالمية وانتشار مخيف لفيروس AH1N1 تبعه انخفاض آخر سنة 2011 حيث وصل عدد السياح إلى 04 ملايين سائح وهذا راجع بالأساس إلى سوء الأوضاع السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد خلال هاته الفترة، كما سجلت انخفاضا مخيفا سنة2020 نتيجة وباء الكوفيد الذي أثر سلبا على السياحة التونسية وتراجع كبير في القطاع السياحي التونسي حيث بلغ عدد السياح سنة 2020 1 مليون سائح لتعود للارتفاع سنة 2022 لتصل إلى 5 مليون سائح. (**للسياحة، 2009**)

ثالثا: الليالي السياحية في تونس

تعمل تونس جاهدة إلى تثمين صورة الوجهة السياحية للبلد وذلك برفع أداء الخدمات السياحية كما ونوعا حتى تضمن الرفع من مدة الإقامة للسياح والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (9) تطور الليالي السياحية (2001 – 2023)

الوحدة: ليلة سياحية

السنوات	عدد الليالي السياحية	السنوات	عدد الليالي السياحية
2001	35333940	**2013**	30001358
2002	28518561	**2014**	29107239
2003	28110684	**2015**	11170000
2004	33486829	**2016**	12772000
2005	36309734	**2017**	15718000
2006	36840125	**2018**	21213000
2007	37360681	**2019**	24304000
2008	38112352	**2020**	2819000
2009	34623504	**2021**	3465000
2010	35565104	**2022**	12730000
2011	20636847	**2023**	18800000
2012	30035419	-	-

المصدر: الجمهورية التونسية، المعهد الوطني للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور الليالي السياحية كان بشكل مذبذب حيث شهد ارتفاعا معتبرا في بداية الفترة2001 حيث وصل حوالي 29 مليون ليلة سياحية.

غير أن القطاع شهد تناقصا تدريجيا حيث عرف تطور سالب في سنوات 2001، 2002، 2003 وهذا راجع للأسباب التي شهدها العالم ككل وانعكست على البلد والتي سبق ذكرها.

ثم عاود الانخفاض مرة أخرى في سنوات 2009، 2011، 2014 وهذا مرده إلى الأوضاع السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية والتي أثرت كثيرا على حركة السياح.

رابعا: طرق الوصول والانتقال إلى تونس

وتمثل البنية التحتية للبلد وتشمل ما يلي:

1 - النقل الجوي: تغطي الخطوط التونسية 28 بلد وأكثر من 44 مدينة منها أكبر المدن الأوروبية (17 بلد و 7 مدن) بمعدل 47 رحلة يوميا والإفريقية (8 بلدان و 10 مدن) (**التونسية ا.، 2015**)

كما توجد أيضا عدد من شركات الطيران التونسية الخاصة وهناك أيضا عدد من المطارات أهمها مطار صفاقص الدولي مطار "توزر، نفطة" الدولي، مطار "طبرقة" الدولي، مطار "قفصة قصر" الدولي، مطار "قابس مطماطة" الدولي، كما يوجد أيضا مطار "تونس قرطاج" الدولي والذي يستقبل لوحده حوالي 38% من السائحين الدوليين الوافدين.

2 – السكك الحديدية والطرق البرية: تمتد داخل تونس شبكة من الطرق البرية بطول 31000 كلم من طرق السيارات التي تربط العاصمة بباقي المدن ومن المقرر إنشاء طريق سريع بطول 50 كلم إلى الجم وصفاقص وكذلك طريق للربط بين تونس والمغرب خاصة وأن الوافدين من المغرب إلى تونس يأتون في الغالب عن طريق البر، أما خطوط السكك الحديدية فتمتد بطول 2167 كلم إلا أنها تستخدم بكثافة في التنقل أثناء الرحلات السياحية.

3 – النقل البحري وأهم الموانئ: يوجد بتونس موانئ عديدة أهمها: بنزرت، قابس، صفاقص، الصخيرة، ويعتبر ميناء "لاجوليت" الميناء الأول في استقبال السياح الأوروبيين والأمريكيين عن طريق البحر وكذلك زيادة مشاركة اليخوت في الأنشطة البحرية، وأيضا زيادة عدد الأحداث الرياضية البحرية.

المطلب الثالث: وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر – تونس

إن أولى ثمرات التوجه غلى اقتصاد السوق اعتمدت الجزائر قوانين جديدة منظمة لعملية الاستثمار كإشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهو ما انعكس ايجابيا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى.

الفرع الأول: وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر

أدرجت المنظمة العالمية للسياحة قطاع السياحة في الجزائر وتشجيع الاستثمار فيه كأحد الدعائم الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني وخلق التنمية المستدامة، وهذا ما يؤكد أهمية الاستثمار السياحي، وقبل التطرق لوضعية الاستثمارات السياحية في الجزائر سنقوم بتوضيح مؤشرات قياس مكانة الاستثمار السياحي في الجزائر.

أولا: مؤشرات قياس مكانة الاستثمار السياحي في الجزائر

حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام2019 ، نلاحظ أن أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار قد حقق نتائج إيجابية في ثلاثة (03) مؤشرات فقط وهي: مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، هذه النتائج قدرت ب 80، 47، 53 نقطة على التوالي مقارنة بالقيمة المثلى (80)، حيث جاءت أعلى من قيمة المتوسط العالمي والعربي.

ورغم هذا التحسن في الثلاث مؤشرات السابقة، يبقى هذا غير كاف للنهوض بالسياحة كما أنه غير كاف لتحفيز المستثمرين للاستثمار في القطاع، حيث أن باقي المؤشرات سجلت نتائج متدنية وأقل من قيمة المتوسط العالمي وحتى بالنسبة للدول العربية، هذه المؤشرات تمثلت في: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر الأداء اللوجستي والبنية التحتية والأنشطة المساعدة والداعمة للقطاع السياحي، مؤشر اقتصاديات التكتل وخلق الشراكات، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه، وهذا الضعف في النتائج المتعلقة بالمؤشرات الأخيرة يقف عائقا أساسيا لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.

ثانيا: عرض واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

يمثل حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع اقتصادي معين أهمية هذا القطاع بالنسبة لاقتصاد تلك الدولة ويعبر عن موقعه من الإستراتيجية التنموية الوطنية، وقد لقي الاستثمار السياحي في الجزائر اهتماما من طرف السلطات الوصية، حيث تم منح العديد من الامتيازات للمستثمرين في القطاع السياحي بدءا من منح العقار السياحي وتوفير التسهيلات الإدارية مع المرافقة في تقديم التمويل المالي والعمل على إزالة العقبات التي تقف أمام المستثمر.

وسنقوم بتشخيص وضع الاستثمارات السياحية في الجزائر بداية من سنة 2001، حيث عرفت الأوضاع في ذلك الوقت نوع من الاستقرار مقارنة بسنوات التسعينات، الأمر الذي مهد الطريق لإتباع سياسات جديدة في قطاع السياحة والمتمثلة في فتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص أيا كانت جنسيته، وفي هذا الصدد قامت الدولة بعدة إجراءات ترجمت في برامج ومخططات.

ومن خلال بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002-2016 نجد أن حجم الاستثمارات وصل إلى رقم 12800834 مليون دينار جزائري استحدث من جرائها 1138412 منصب شغل، ويظهر سيطرة القطاع الخاص على النصيب الأكبر من الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2016 بنسبة 84,67% ، بينما نسبة الاستثمار العمومي بلغت 11,07% في حين قدر الاستثمار المختلط بنسبة 4,26% من إجمالي الاستثمارات، كان نصيب الاستثمار في القطاع السياحي منها 1,6 %بقيمة 974396 مليون دينار جزائري، حيث قدرت مساهمة الاستثمارات الأجنبية بأربعة مشاريع بقيمة 113772 مليون دج من مجموع 1018 مشروع سياحي.

وسعيا لتحقيق الاستدامة السياحية في الجزائر، خصص برنامج الاستثمارات العامة 2010-2014 غلاف مالي يقدر ب 27745 مليار دج للنهوض بقطاع السياحة وهذا بتشديد الاهتمام على القرى السياحية للامتياز، وكل هذا كان ضمن إطار البرنامج المركزي للسياحة من أجل اقتناء وتعويض الأراضي السياحية، وتصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية، وإنشاء مركز المعلومات والتوجيه السياحي، وإنشاء معهد وطني لتقنيات الفندقة والسياحة، وكذا دراسة المخطط الرئيسي للسياحة، وإعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية الثقافية والأثرية، وتحقيق مشروع "دار الجزائر".(**لخضر، 2018، صفحة 169**)

1 - تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر

الجدول التالي يظهر تطور حجم الاستثمارات في القطاع السياحي في الجزائر (2001 – 2020)

الجدول رقم (11): تطور حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2001 – 2020)

السنوات	حجم الاستثمارات	السنوات	حجم الاستثمارات
2001	0.412	**2011**	1.81033
2002	0.628	**2012**	1.87713
2003	0.85	**2013**	1.89421
2004	1.18	**2014**	1.99195
2005	1.64	**2015**	1.80913
2006	1.84	**2016**	1.82184
2007	2.26	**2017**	1.80584
2008	2.08	**2018**	1.67411
2009	1.77	**2019**	1.76144
2010	1.6569	**2020**	1.90929

المصدر: World Travel & Tourism Council (WTTC) :http://www.wttc .org/datagateway

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاستثمارات الموجهة لقطاع السياحة لا تزال منخفضة للغاية ولم تتعدى1.90929 مليار دولار سنة2020، على الرغم من المجهودات المبذولة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

ومن الملاحظ أن أعلى نسبة تطور كانت سنة 2007 والتي بلغت 2.26 مليار دولار لتسجل بعد ذلك انخفاضات متتالية في قيمة الاستثمارات السياحية لكل من السنوات 2008 و2009 و2010 لتعود بعد ذلك للارتفاع بنسب متذبذبة، بالرغم من الارتفاع المستمر في حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الذي انتقل من 0.297 مليار دولار سنة 2001 إلى 1.90929 مليار دولار سنة 2020 إلا أن حجم الاستثمارات يبقى ضعيفا جدا لا يرقى إلى الأهمية الإستراتيجية لهذا القطاع الحيوي.

وبقراءة فاحصة لحجم الاستثمارات الممنوحة للقطاع السياحي طيلة الفترة الممتدة من 2001 إلى 2020 نجد أن المجموع الكلي للاستثمارات الممنوحة للقطاع في فترة 20 سنة هو 72.97 مليار دولار وهو رقم متواضع يؤكد ضعف الاستثمار السياحي خصوصا وأن الجزائر طيلة هذه الفترة شهدت توسعا غير مسبوق في الإنفاق الحكومي بسبب الراحة المالية التي شهدتها الجزائر من 2001 إلى غاية 2014، ويرجع هذا إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في القطاع السياحي رغم التحفيزات المقدمة لهم في هذا المجال.

وبحسب تقرير المجلس العامي للسفر والسياحة لعام 2018 تحتل الجزائر المرتبة 56 عالميا في قيمة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع السياحي والمرتبة 159 عالميا في نسبة هذه الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي.

2 - حصة الاستثمار السياحي في الجزائر من إجمالي الاستثمارات

سنحاول الوقوف على حصة الاستثمارات خلال فترة 2001 -2017 على اعتبار أنها من بين أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس حجم الاهتمام بالنشاط السياحي.

الجدول رقم (12): عدد تصريحات الاستثمارات حسب القطاعات (2001 –2017)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة (مليون دج)	النسبة المئوية	التشغيل	النسبة المئوية
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29276	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2.00	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90	125014	10.15
التجارة	2	0.00	10914	0.08	4100	0.33
الاتصالات	5	0.01	436322	3.05	4348	0.25
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: هني حيزية وآخرون، دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري، مجلة الأحياء، 20(25)،2020، ص 873-894

يظهر من خلال الجدول أن التحفيزات التي وفرتها الدولة للمستثمرين في القطاع السياحي لم تأتي بثمارها، فعدد المشاريع السياحية لم يصل إلى ما هو مستهدف، حيث مثلت المشاريع الاستثمارية المصرح بها في القطاع السياحي 1266 مشروع فقط بنسبة 02%من العدد الإجمالي للمشاريع، وبمبلغ يقدر ب 1228830 مليون دينار جزائري بنسبة 8.59% ووفرت هذه المشاريع حوالي 77158 منصب شغل، وضعف هذه الحصيلة للمشاريع في القطاع السياحي تعكس عدم رغبة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب في دخول هذا النوع من الاستثمارات نظرا لكثرة التحديات والعوائق التي تواجههم.

وبالنسبة للمشاريع السياحية في الجزائر لغاية عام 2019 فيمكن أن نرصد أربع حالات لهذه الاستثمارات حسب إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية وهي كما يلي:

- استثمارات سياحية في طور الانجاز.
- استثمارات سياحية متوقفة.
- استثمارات سياحية غير منطلقة.
- استثمارات سياحية منجزة.

والجدول الآتي يوضح حالة هذه المشاريع السياحية بالأرقام.

الجدول رقم (13): ملخص مشروعات الاستثمار السياحي نهاية 2022.

نوع المشروع	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	تكلفة المشاريع (مليار دج)
مشاريع قيد الانجاز	701	84663	33973	468412,969
مشاريع متوقفة	427	54077	21896	238264,797
مشاريع لم تنطلق	1342	163640	62804	665422,892
المشاريع المنجزة	92	6932	2635	14937,431
المجموع	2562	309312	121332	1387038,089

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، لوحة القيادة.

يظهر أن العدد الإجمالي للمشاريع الاستثمارية المسجلة على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية بلغ2562 مشروعا في نهاية سنة 2022 بطاقة إيواء تبلغ 309312 سريرا، وقدر عدد المناصب الممكن إنشاؤها ب 121332 منصب شغل مباشر، أي ما يعادل 0.45 منصب شغل مباشر لكل سرير مستحدث، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر ب 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير، كما يلاحظ بطئ وتيرة إنجاز المشاريع السياحية في الجزائر التي لا تلبي الاحتياجات الحالية في الحظيرة الفندقية المطلوب إنجازها في نهاية سنة2022 المقدرة ب 317804 سريرا، حيث قدرت عدد المشاريع التي لم تنطلق بعد 1342 مشروعا، ولا تمثل المشاريع المنجزة إلا نسبة ضئيلة 4.35% من المجموع الإجمالي، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحصاء 427 مشروع استثماري متوقف عبر التراب الوطني أي ما يمثل 9.73% من إجمالي المشاريع، وكان من المقرر أن تدعم الحضيرة الفندقية بطاقات إيواء تقدر ب 54077 سرير مع توفير 21896 منصب شغل. ويرجع السبب في تأخر انطلاق هذه المشاريع إلى التأخر المسجل في المصادقة على المخططات الولائية للتهيئة السياحية حيث أحصت الوزارة نهاية سنة2022 حوالي 506 مخططا ولائيا على المستوى الوطني منها:

- 250 مؤسسة فندقية.
- 231 وكالات السياحة والأسفار.
- 07 محطات حموية.
- 18 مطاعم.

أما بالنسبة للمشاريع قيد الانجاز فقد تم إحصاء 701 مشروعا والتي سوف تسمح بتدعيم الحضيرة الفندقية بطاقات إيواء إضافية تقدر ب 84663 سرير والتي تمثل 37.20 %من إجمالي عدد الأسرة، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها 33973 منصب شغل.

3 - حصيلة الاستثمارات السياحية الأجنبية

حصيلة الاستثمارات السياحية الأجنبية المصرح بها خلال الفترة 2002- 2017 مبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (14): عدد تصريحات الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات (2002 –2017)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة (مليون دج)	النسبة المئوية	التشغيل	النسبة المئوية
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	81.37	81413	60.9
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.9
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	3.55	1500	1.12
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: هني حيزية وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 873- 894.

يظهر الجدول بأن مجموع المشاريع الأجنبية المصرح بها خلال الفترة 2002- 2017 تقدر ب 901 مشروع، كان لقطاع الصناعة النصيب الأكبر من مجموع المشاريع الأجنبية والتي قدرت ب 558 مشروع بنسبة تقارب 62 %، ثم يأتي بعده كل من قطاع البناء والخدمات ب 142 و 136 مشروع على التوالي، بينما القطاع السياحي وخلال 15 سنة تقريبا لم يستقطب إلا 19 مشروع أجنبي أي بنسبة 2.10% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة تقدر ب 128234 مليون دينار جزائري وهذه المشاريع وفرت 7656 منصب شغل، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة ولا تعكس ما هو مسطر من أهداف للاستثمار السياحي في الجزائر.

الفرع الثاني: وضعية الاستثمار السياحي في تونس

تماشيا مع التغيرات التي عرفها القطاع السياحي وكل ما يرتبط به على المستوى العالمي أخذت الجهات الوصية على السياحة في تونس على عاتقها إيجاد منتوجات سياحية جديدة نظرا لاقتناعها بأن السياحة الشاطئية لم تعد كافية لإرضاء مختلف أصناف السياح، وبعد أن تمتنت الصلة مع أوروبا، أصبحت تونس تولي أهمية عظيمة لأسواق جديدة كبرى مثل الصين وروسيا واليابان إلى كندا ودول الخليج العربي والمبدأ السائد اليوم هو تنويع المنتوج لتلبية رغبات كافة السياح.

وفي هذا المجال تمتلك تونس مخزونا ثريا ومتنوعا هي الآن بصدد استغلاله: منه المعالجة بمياه البحر وتحتل تونس المرتبة الثانية بعد فرنسا، والسياحة الثقافية والإيكولوجية، والسياحة الإستشفائية، والسياحة الرياضية والترفيهية، الغولف، الغوص في البحر، الصيد، السياحة الصحراوية، سياحة المؤتمرات والأعمال، السياحة طويلة المدى وسياحة الإقامات والسياحة البيئية وملاحة النزهة.

وفي إطار هذه النظرة الحديثة المتعلقة بتنويع المنتوج، تقع الآن دراسة بعض المناطق السياحية الجديدة في الوقت الذي تتم فيه تهيئة بعض المناطق الأخرى، حيث تقرر خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 1999 والمخصص للقطاع السياحي بعث 15 محطة سياحية جديدة ثم ارتفع هذا العدد ليصبح 16 محطة تم توزيعها بعد الدراسات الأولية على 4 أنماط متمثلة في:

- المنتوج الشاطئي: كاب قمرت، جنان الوسط، البقالطة، سيدي سالم، شط النسيم، لالة مريم، لالة حضرية، السلوم، هرقلة، الغضابنة وقابس.
- المنتوج البيئي: سيدي فنخل وزوارع.
- المنتوج العائلي: الشفار.
- المنتوج الاستشفائي: قربص الكبرى والخبايات بقابس.

وبعد عرضنا لمناطق الاستثمار السياحي في تونس كما صنفت في "دليل الاستثمار السياحي" نعرض الآن تطور حجم الاستثمارات السياحية بقيمتها المالية.

ولدينا الجدول التالي يمثل حجم التطور في الاستثمارات السياحية في تونس

الجدول رقم (15): تطور الاستثمارات السياحية في تونس 2013 – 2019

(مليون دينار تونسي)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الاستثمار	298	242	200	261	447	216	196

المصدر: L Institut National de la Statistique (INS) http://www.ins.tn/statistiques/

عرف الاستثمار السياحي في تونس انخفاضات متتالية في تطورها في كل من 2014 و 2015، وهذا راجع للأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها تونس، ثم عادت الاستثمارات السياحية بعد ذلك للارتفاع لتبلغ ذروتها سنة 2017، لكن بعد سنة 2018 عادت للانخفاض مرة أخرى لتصل سنة 2019 لأدنى مستوياتها بقيمة 196 مليون دولار، وما يلاحظ على الاستثمارات السياحية في تونس أن مستوياتها غير مستقرة وهذا راجع لتأثر بيئة الاستثمار السياحي بمختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تمر بها تونس.

المبحث الثاني: مقارنة واقع السياحة والاستثمار السياحي بين الجزائر وتونس

بعد عرضنا فيما سبق من الدراسة لوضعية السياحة والاستثمار السياحي في كل من الجزائر وتونس، سنقوم في هذا المبحث بمقارنة بين البلدين في كل ما يتعلق بواقع السياحة، دور السياحة في الاقتصاد، مؤشرات التنافسية السياحية، مقارنة المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: مقارنة الواقع السياحي بين الجزائر وتونس

سنقوم في هذا المطلب بمقارنة بين مؤشرات السياحة في كل من الجزائر وتونس، بداية من عدد الفنادق إلى عدد الأسرة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى التدفقات السياحية، ثم نختم بعدد الليالي السياحية.

أولا: عدد الفنادق

عدد الفنادق يعد من أهم المؤشرات التي تبرز تطور القطاع السياحي، ولدينا الجدول التالي يظهر تطور عدد الفنادق في كل من الجزائر وتونس.

الجدول رقم (16): مقارنة عدد الفنادق بين الجزائر وتونس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1152	1184	1155	1176	1185	1195	1236
تونس	-	861	846	847	848	862	824
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**-**
الجزائر	1289	1368	1471	2579	2585	2562	-
تونس	848	868	876	875	893	895	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائر– تونس

من الجدول يتبين أن الجزائر تمتلك عدد فنادق أكبر من تونس في كل سنوات الدراسة، فخلال الفترة من2010 إلى 2022 تطور عدد الفنادق في الجزائر من 1152 فندق إلى 2562 فندق أي بنسبة تطور بلغت 21.71%وهذا راجع للاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لقطاع السياحة وفي مقدمته القطاع الفندقي.

في حين أن عدد الفنادق في تونس لم يعرف تطورا كبيرا، تطور من 861 فندق سنة 2011 إلى 895 فندق سنة 2022 أي بنسبة تغير بلغت 2.72% وهذا راجع للأوضاع الغير مستقرة التي عرفتها تونس سنة 2011 "أحداث الربيع العربي" و 2015 " الهجومات الإرهابية" مما أثر على وتيرة الاستثمار في المجال الفندقي.

ثانيا: عدد الأسرة " الوحدة بالألف"

عدد الأسرة يعتبر عنصر هام من عناصر العرض السياحي، لما له من أثر على عملية الجذب السياحي، وسنقوم بعرض عدد الأسرة في الفنادق الجزائرية مقارنة بنظيرتها التونسية والجدول التالي يظهر ذلك:

الجدول رقم (17): مقارنة عدد الأسرة بين الجزائر وتونس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	92.3	92.7	96.8	98.8	99.6	102.2	107.4
تونس	241.5	242.1	241.9	240	240	241	235
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**–**
الجزائر	112.2	155.1	-	324.8	316.3	309.3	-
تونس	234.3	237.6	-	231	230	230	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائر– تونس

من الجدول يتبين بأن عدد الأسرة في كل من الجزائر وتونس في تطور مستمر حيث بلغ عدد الأسرة في الجزائر سنة2010 حوالي 92300 سرير ليفوق سنة 2022 عدد 309312 سرير بنسبة تطور بلغت 49.65% وهذا ما يثبت التطور في حجم طاقة الإيواء في الجزائر، أما في تونس فعدد الأسرة لم يشهد تطور بل عرف انخفاضا، ولكن رغم ذلك يبقى عدد الأسرة في تونس أكبر من الجزائر إلى غاية سنة 2018 مما يدل على أن القدرة الاستيعابية للفنادق في تونس أكبر منه في الجزائر.

ثالثا: التدفقات السياحية

من أهم المؤشرات على تطور القطاع السياحي لدينا عدد السياح، وتختلف مصادر ومناهج جمع البيانات عن الوافدين في مختلف أنحاء العالم، وفي بعض الحالات يتم الحصول على البيانات من إحصاءات المنافذ ونقاط العبور الحدودية (الشرطة والهجرة وما شابه) ثم تستكمل بعمل مسوح حدودية، وفي حالات أخرى يتم الحصول على البيانات من مرافق الإقامة السياحية، بالنسبة لبعض البلدان يقتصر عدد الوافدين على الأشخاص الذين يصلون جوا، وبالنسبة لآخرين على الوافدين الذين يقيمون في الفنادق، وتدرج بعض البلدان القادمين من مواطنيها الذين يقيمون في الخارج، في حين لا تفعل بلدان أخرى ذلك، لكن ينبغي توخي الحذر في مقارنة الوافدين في مختلف البلدان حيث تشير البيانات الخاصة بالسياح الوافدين إلى عدد القادمين وليس إلى عدد المغادرين، وهكذا يتم حصر الشخص الذي يقوم برحلات متعددة لبلد ما خلال مدة محددة باعتباره وافدا جديدا كل مرة.(**سفيان و بن يمينة، 2019، الصفحات 171–188**)

والجدول الآتي يوضح مقارنة عدد التدفقات السياحية بين كل من الجزائر وتونس.

الجدول رقم (18): مقارنة التدفقات السياحية بين الجزائر وتونس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	2070496	2394887	2634056	2732731	2301373	1709994	2039444
تونس	7828000	5746000	6999000	7352000	7163000	5359000	5724000
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-
الجزائر	2450785	2657000	2371056	-	-	-	-
تونس	7052000	8299000	9429000	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائر– تونس

من الجدول نلاحظ أن تونس تتفوق في استقطاب السياح مقارنة بالجزائر، ونلاحظ التراجع الكبير لعدد السياح في تونس خلال سنة 2011 و 2015، وهذا بسبب الأحداث السياسية وعدم استقرار الأوضاع، لتعود الأرقام للارتفاع بعد ذلك، لتسجل أعلى نسبة سنة 2019 ب 9429000 مليون سائح.

أما في الجزائر فالأرقام لا تزال بعيدة عن المعدلات العالمية وأكثر الوافدين هم من الجالية المقيمة في الخارج، وأعلى نسبة كانت سنة 2013 ب 2732731 مليون سائح.

رابعا: الليالي السياحية

يعطي عدد الليالي السياحية المقضاة في الفنادق انطباع على نوعية السياح وكذا نسبة اشتغال الفنادق، ويظهر الجدول الآتي الليالي السياحية المقضاة في الفنادق الجزائرية والتونسية.

الجدول رقم (19): مقارنة الليالي السياحية بين الجزائر وتونس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	5939334	6329472	6640181	6921234	7053744	7146572	7276521
تونس	35565104	20636847	30035419	3000100	2910700	1617700	17880000
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-
الجزائر	7429971	7536034	-	-	-	-	-
تونس	22042500	24012800	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائر– تونس

يظهر من خلال الجدول تفوق تونس في عدد الليالي السياحية المقضاة في الفنادق مقارنة بالجزائر، ورغم الأحداث التي شهدتها تونس سنة 2011 "الثورة التونسية" و 2015 "الأحداث الإرهابية" إلا أن التفوق يبقى مستمرا في عدد الليالي السياحية، وهذا راجع لتفوق تونس في عدد الوافدين السياحيين.

المطلب الثاني: مقارنة دور السياحة في الاقتصاد بين الجزائر وتونس

تعد الإيرادات السياحية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وأعداد المشتغلين في القطاع السياحي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تظهر مدى مساهمة قطاع السياحة في العملية الاقتصادية.

أولا: الإيرادات السياحية

مما لاشك أن الإيرادات السياحية تعتبر مصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي لكثير من الدول المتقدمة والنامية، لمساهمتها في تصحيح مركزه، ولما لها من تأثير إيجابي على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذلك الكثير من الدول تولي اهتماما استثنائيا لقطاع السياحة. (**حسين، صفحة 04**)

ولدينا الجدول التالي يوضح الإيرادات السياحية لكل من الجزائر وتونس، والأرقام ستعكس لنا قيمة القطاع السياحي في البلدين.

الجدول رقم (20): مقارنة الإيرادات السياحية بين الجزائر وتونس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر (مليون دولار)	324	300	295	326	316	347	246
تونس (مليار دولار)	3.48	2.53	2.93	2.86	3.04	1.87	1.71
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-
الجزائر(مليون دولار)	171	196	140	-	-	-	-
تونس(مليار دولار)	1.78	2.32	2.68	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية لكل من الجزائر – تونس

من الجدول نلاحظ أن الإيرادات السياحية في كل من البلدين في تغير مستمر بين الارتفاع والانخفاض حيث اتسمت بعدم الاستقرار متأثرة بمختلف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلدين، فقد كانت في الجزائر سنة2010 تبلغ 324 مليون دولار، لتصل سنة 2019 قيمة الإيرادات 140 مليون دولار مرورا بفترة ارتفاع بداية من 2013 لتعود للانخفاض بداية من 2016، أما في تونس فقد كانت الإيرادات السياحية سنة 2010 حوالي 3.48 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك متأثرة بالأحداث الأمنية التي شهدتها تونس سنوات 2011 و 2015 مسجلة أدنى مستوياتها 1.17 مليار دولار سنة 2015، لتعود بعد ذلك للارتفاع نوعا ما ببلوغها 2.68 مليار دولار سنة 2019.

وإذا ما قارنا بين البلدين نجد أن إيرادات الجزائر تبقى ضعيفة مقارنة بتونس، وهذا المؤشر دليل على أن القطاع السياحي في الجزائر ما زال بعيد عن الأهداف المرجوة مقارنة بالإمكانيات التي سخرتها الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع.

ثانيا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام

تعد مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام من أهم المؤشرات الدالة على أهمية مساهمة القطاع السياحي في تنمية اقتصاد الدولة، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام في كل من الجزائر وتونس.

الجدول رقم (21): مقارنة نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام بين الجزائر وتونس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	3.93	3.28	3.28	3.54	3.29	3.48	3.30
تونس	9.94	7.60	8.98	8.71	3.09	6.88	6.82
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-
الجزائر	3.25	3.20	3.25	-	-	-	-
تونس	7.29	8.05	8.28	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية لكل من الجزائر – تونس

يظهر الجدول المساهمة الضعيفة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الخام في الجزائر حيث وصلت أعلى نسبة3.48% سنة 2015 وضعف هذا المؤشر يعود إلى ضعف الإيرادات السياحية وعدم إعطاء الأولوية لهذا القطاع رغم كل المخططات المرسومة في ظل مواصلة الاعتماد على قطاع المحروقات، أما في حالة تونس قد يكون عدم امتلاك الدولة للثروة النفطية من الأمور التي حتمت عليها التركيز على قطاعات أخرى ومن أهمها القطاع السياحي والأرقام تظهر ذلك بارتفاع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام حيث بلغت أعلى نسبة 9.94 % سنة 2010، رغم التذبذب الذي عرفته متأثرة بمختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد، وعموما فإن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام التونسي أكبر منه بكثير من مساهمته في الناتج المحلي الخام في الجزائر، ويعد هذا منطقيا إذا ما نظرنا لحجم الإيرادات السياحية في البلدين.

ثالثا: عدد المشتغلين في القطاع السياحي

توفير مناصب شغل للأفراد يعد من الأهداف الاقتصادية المحورية التي تسعى لها اقتصاديات الدول، إذ تعتمد الكثير منها على قطاع السياحة لتوفير مناصب شغل جديدة في إطار سعيها للتقليل من معدلات البطالة، وتعد السياحة من أكبر القطاعات توفيرا للوظائف في مجالات عديدة، حيث تعتبر صناعة كثيفة العمالة، كما أن معدل خلق الوظائف فيها يعتبر أكثر سرعة من المعدلات السائدة في بقية القطاعات بحوالي 15 مرة. (**السعيد و شتبي، 2018، الصفحات 24–33**)

والجدول الآتي يظهر عدد المشتغلين في قطاع السياحة في كل من بلدي المقارنة.

الجدول رقم (22): مقارنة عدد المشتغلين في قطاع السياحة بين الجزائر وتونس (الوحدة بالألف)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	254	266.6	289.3	321.9	299	305.5	299
تونس	295.2	222.8	265	260.7	281.3	216.6	215.9
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-
الجزائر	302	300.7	309.5	-	-	-	-
تونس	233.6	260.5	271.6	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وزارة السياحة والصناعة التقليدية لكل من الجزائر – تونس

يظهر الجدول زيادة أعداد المشتغلين في القطاع السياحي في الجزائر من 245 ألف عامل سنة 2010 إلى 309.05 ألف عامل سنة 2019 وهذا راجع للاهتمام الذي أولته الجزائر في السنوات الأخيرة لقطاع السياحة، أما تونس فقد بلغ حوالي 295.2 ألف عامل سنة 2010 ليصبح 271.6 ألف خلال سنة 2016 شاهدا انخفاض بسبب الأوضاع الغير مستقرة، ليعود للارتفاع تدريجيا في 2017 مع عودة الاستقرار للأوضاع، وهذا الارتفاع والانخفاض متناسب مع زيادة ونقص عدد الليالي السياحية.

والملاحظ أن عدد المشتغلين في قطاع السياحة في الجزائر أكثر من تونس في السنوات الأخيرة، لكن يبقى مردود المشتغلين ضعيف إذا ما قارناه بتونس التي تفوق تتفوق في عدد الليالي السياحية بفارق كبير وهنا يطرح التساؤل حول فعالية سياسة التكوين والتسيير الخاصة بالمشتغلين في قطاع السياحة في الجزائر.

المطلب الثالث: مقارنة مؤشرات التنافسية السياحية بين الجزائر وتونس

تعتبر تنافسية السفر والسياحة من أهم المؤشرات التي تعبر عن القوة الاقتصادية التي يمتلكها قطاع السياحة في الاقتصاد، وتتمثل في السياسات والاستراتيجيات التي تقوم الدول بوضعها لتحويل وترجمة الميزات النسبية إلى ميزات تنافسية، وهذا من خلال عدم الاعتماد على الموارد المتوفرة والطبيعية فقط بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة من خلال السياسات الداعمة.

أولا: تعريف التنافسية السياحية

تعرف التنافسية السياحية على أنها: "الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية المنتوج والخدمات السياحية، بما يرضي أذواق السائحين وتعرف أيضا بأنها قدرة الدولة على توفير موارد وإمكانات تتفوق بها على منافسيها في الأسواق الدولية."

كما تعرف أيضا بأنها:" قدرة المؤسسات المنتمية لقطاع السياحة في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الجمركية، وهذا ما يميز تلك الدول في هذا القطاع، والقطاع التنافسي هو القطاع الذي تكون مؤسساته قادرة على التصدي للمنافس سواء المحلية الداخلية أو الأجنبية الخارجية، من خلال المحافظة على حصتها من السوق والعمل على تنميتها باستمرار وتحقيق الأرباح."

كما جاء تعريفها من طرف المنظمة العالمية للسياحة بأنها: " الزيادة في الإنتاج والتحسين في نوعية السلع والخدمات، بما يرضي أذواق المستهلين."

ثانيا: أنواع المؤشرات التنافسية السياحية

من خلال المعطيات المقدمة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي وفق التقارير المقدمة نحاول قراءة وتحليل مؤشرات تنافسية قطاع السياحة والسفر في الدول: تونس، الجزائر، وهذا من خلال المؤشرات الرئيسية لها.

1 – مؤشر البنية التمكينية: ويشمل هذا المؤشر العديد من المؤشرات الفرعية ويمكن رصدها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (23): ترتيب مؤشرات البنية التمكينية في الجزائر وتونس خلال الفترة 2015 –2019

الترتيب	ترتيب 2015		ترتيب 2017		ترتيب 2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
بيئة الاعمال	121	71	110	66	118	68
الأمن والسلامة	95	98	81	102	53	90
الصحة والنظافة	84	76	89	75	76	80
الموارد البشرية سوق العمل	109	87	112	113	102	101
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	105	76	96	73	89	80

المصدر: World economic forum ;the travel & tourism competitivenes report 2015 ;2017 ;2019 Geneva .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنية التمكينية للجزائر وتونس متباينة وتتميز بما يلي:

بالنسبة للمؤشر الفرعي المتعلق ببيئة الأعمال سنة 2019، نجد أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة الرتبة 118، أما تونس فاحتلت الرتبة 68 وفي هذا تعتبر أفضل من الجزائر في هذا المؤشر، مما يدل على عدم ملائمة القواعد والتشريعات المنظمة لقطاع السياحة في الجزائر حيث تعتبر غير محفزة للنشاط السياحي .

أما المؤشر الفرعي الخاص بالأمن والسلامة فقد تقدمت الجزائر في الترتيب بالرتبة53، وبالمقابل نلاحظ تأخر تونس في هذا المجال نظرا للأوضاع الأمنية والظروف السياسية التي تشهدها البلاد.

المؤشر الفرعي المتعلق بالصحة والنظافة، نلاحظ أن الجزائر حققت تقدما ولو طفيفا في هذا المؤشر وذلك من المرتبة84 سنة 2015 إلى المرتبة 76 عالميا، لتأتي بعدها تونس والتي تحتل المرتبة 80 عالميا، ويدل ذلك على تدني مستوى الخدمات الصحية المقدمة والخدمات المتعلقة بالنظافة.

المؤشر الفرعي للموارد البشرية وسوق العمل: تحتل تونس والجزائر مراتب متأخرة عالميا، ولو أن سنة2019 عرفت تقدما بالنسبة لتونس والجزائر على التوالي 101 و 102.

أما مؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فكانت مراتب تونس والجزائر متقاربة المرتبة80،89 على التوالي، وعلى الرغم من التحسن في الترتيب بالنسبة للجزائر التي بعدما كانت تحتل المرتبة105 سنة 2015 إلى المرتبة 89 عالميا سنة 2019 إلا أنه يدل على ضعف جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة.

2 – **مؤشر السياسات والظروف التمكينية لقطاع السياحة والسفر:** يتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية وتمثل في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): ترتيب مؤشرات السياسات والظروف التمكينية لقطاع السياحة والسفر في الجزائر وتونس خلال الفترة 2015– 2019

الترتيب	ترتيب 2015		ترتيب 2017		ترتيب 2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
أولوية قطاع السياحة والسفر	139	44	131	48	132	45
الانفتاح الدولي	137	103	134	76	139	106
تنافسية الأسعار	10	7	4	9	8	12
الاستدامة البيئية	113	59	106	89	133	46

المصدر: World economic forum ;the travel & tourism competitivenes report 2015 ;2017; 2019 Geneva .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المؤشرات الفرعية المتعلقة بالسياسات والظروف الملائمة لقطاع السياحة والسفر كانت كالآتي:

فيما يخص مؤشر أولوية قطاع السياحة والسفر فإن تونس احتلت مراتب متقدمة 45، على عكس الجزائر التي احتلت المرتبة 132 سنة 2019 بعدما كانت المرتبة 139 وما قبل الأخيرة سنة 2015، وهذا ما يبين عدم إعطاء الأهمية لهذا القطاع كما ينبغي.

أما فيما يتعلق بمؤشر الانفتاح الدولي فقد احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة في المرتبة 139 وكذلك وجدت تونس في مرتبة متأخرة المرتبة عالميا.

أما مؤشر تنافسية الأسعار فقد احتلت الجزائر مرتبة متقدمة في الرتبة 8 تليها تونس في مرتبة غير بعيدة المرتبة 12.

احتلت الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر الاستدامة المرتبة 133، بينما احتلت تونس مرتبة لا بأس بها 46 عالميا.

3 – **مؤشر البنية التحتية:** هذا المؤشر يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية وهي البنية التحتية للنقل الجوي والبنية التحتية للنقل البري والبحري والبنية التحتية للخدمات السياحية.

وبالنسبة للجزائر وتونس كانت النتائج بالنسبة لهذه المؤشرات كالآتي:

الجدول رقم (25): ترتيب مؤشرات البنية التحتية في الجزائر وتونس خلال الفترة2015– 2019

الترتيب	ترتيب 2015		ترتيب 2017		ترتيب 2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
البنية التحتية للنقل الجوي	113	77	100	85	99	82
البنية التحتية للنقل البري والبحري	121	94	105	95	90	99
البنية التحتية للخدمات السياحية	138	61	131	69	136	68

المصدر: World economic forum ;the travel & tourism competitivenes report 2015 ;2017 ;2019 Geneva .

من خلال هذا الجدول المبين نلاحظ ما يلي:

مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي لكل من الجزائر وتونس ضعيف، حيث جاءت تونس في المرتبة82 متأخرة بالنسبة لسنة 2015، أين كانت في المرتبة 77، بينما الجزائر جاءت في المرتبة 99 عالميا متقدمة في الترتيب بالنسبة لسنة 2015 أين كانت تحتل المرتبة 113.

ينطبق نفس الشيء بالنسبة لمؤشر البنية التحتية للنقل البري والبحري حيث احتلت الجزائر وتونس مراتب متأخرة90 و 99 على التوالي رغم تقدمها بالنسبة لسنة 2015 التي كانت 121 بالنسبة للجزائر وتأخر تونس التي كانت في المرتبة 94 وأصبحت 99 عالميا.

أما مؤشر البنية التحتية للخدمات السياحية نلاحظ التأخر الواضح للجزائر في هذا المؤشر الذي يعتبر مؤشر هام بالنسبة للسياحة ككل محتلة المرتبة 136 عالميا على الرغم من المشاريع التي أتى بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، والتي عرفت تأخرا كبيرا، أما تونس فجاءت في المرتبة 68 عالميا وتعتبر مرتبة جيدة مقارنة بالجزائر.

4 – الموارد الطبيعية والثقافية: يحتوي هذا المؤشر على مؤشرين فرعيين: مؤشر الموارد الطبيعية ومؤشر الموارد الثقافية وكانت نتائج الدول محل الدراسة كالآتي:

الجدول رقم (26): ترتيب مؤشرات الموارد الطبيعية والثقافية في الجزائر وتونس خلال الفترة2015 – 2019

الترتيب	ترتيب 2015		ترتيب 2017		ترتيب 2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
الموارد الطبيعية	125	105	124	94	126	90
الموارد الثقافية وسفر الأعمال	50	70	53	83	51	90

المصدر: World economic forum ;the travel & tourism competitivenes report 2015 ;2017 ;2019 Geneva .

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

تحتل الجزائر مرتبة متأخرة عالميا 126 بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية والمرتبة 51 بالنسبة لمؤشر الموارد الثقافية الذي يعتبر مقبول نوعا ما، ولكن رغم ذلك هاته المرتبة لا تعكس كل المقومات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها الجزائر وهذا راجع لعدم تثمينها واستغلالها كما ينبغي، في حين تونس احتلت المرتبة 90 لكلا المؤشرين، وتحسنت بالنسبة لمؤشر الموارد الطبيعية حيث كانت تحتل المرتبة 105 عالميا سنة 2015 وتأخرت بالنسبة لمؤشر الموارد الثقافية حيث كانت تحتل المرتبة 70 عالميا سنة 2015.

والملاحظ من خلال تحليل كل المؤشرات تفوق تونس على الجزائر في المجموع والجدول التالي يظهر ذلك.

الجدول رقم (27): المؤشر الكلي لتنافسية قطاع السياحة والسفر في الجزائر وتونس خلال 2015 – 2019

الترتيب	ترتيب 2015		ترتيب 2017		ترتيب 2019	
البلد	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس	الجزائر	تونس
الترتيب	123	79	118	87	116	85

المصدر: World economic forum ;the travel & tourism competitivenes report .
2015 ;2017 ;2019 Geneva .

الملاحظ من الجدول أن تونس احتلت المرتبة 85 عالميا متأخرة على سنة 2015 ب6 مراتب حيث كانت في المرتبة 79، وقد يكون هذا بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية، أما الجزائر جاءت في المرتبة 116 ورغم تقدمها ب 7 مراتب إلا أنها مازالت بعيدة مقارنة بتونس، خاصة في ظل الإمكانيات التي تزخر بها وهذا يطرح التساؤل حول نجاعة تطبيق البرامج والمخططات الخاصة بالقطاع السياحي، لذا يجب تظافر كل الجهود وإعادة النظر في إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر، نظرا لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية كبرى على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. (**كواش، 2005، صفحة 163**)

المبحث الثالث: أثر وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة في الجزائر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من دول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل وبديل للاستثمار الأجنبي... الخ، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع، أما في الجزائر فإن الإمكانيات السياحية المتوفرة لا تفي بالغرض نظرا للعوائق التي تواجهها.

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر والاستثمار فيه وهي:

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية(مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور السياسية وتفصيل ضعيف مع حقائق الميدان).
- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة العالمية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة).
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.
- ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية)، وعجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الإعلام والاتصال الايجابي، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب الأنشطة الإعلامية).
- تغلل ضعيف لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة).
- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج).

- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي).
- الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي الغذائي اضطرابات...).

المطلب الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة

تبلور مفهوم تحرير الخدمات السياحية في إزالة القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات السياحية ووضع الضوابط الموضوعية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن ذلك سوف يساهم في دفع التنمية السياحية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يحقق هدف من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة في تحقيق النمو الاقتصادي لمعظم الدول التي تتمتع ببيئة سياحية، إذ تمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة فتعمل على حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول، ضف إلى ذلك ما توفره من تطوير للأماكن التي تتمتع بإمكانيات سياحية من خلال تحسين البنية الأساسية، ولقد عملت العديد من الدول خاصة التي تعاني من نقص في الموارد المالية على فتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب في هذا القطاع، فالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال السياحة لن يعود بالنفع على المستثمر الأجنبي فحسب، بل يستفيد من إنفاق السياح في العديد من المجالات وتقصد هنا سائر أنواع الخدمات المتعلقة بالصناعة السياحية مثل: الإنفاق على خدمات المطاعم السياحية، الإنفاق على وسائل النقل السياحي، الإنفاق على دخول المتاحف، التأمين والاتصالات، بمعنى أكبر ستنشط الصناعات والخدمات المتصلة بالصناعة السياحية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالمسلم به في نظرية الاقتصاد أن كل استثمار جديد يولد عنه إنفاق جديد فينشئ دخول جديدة، بمعنى آخر أن الإنفاق على إنشاء المشروعات السياحية من قبل المستثمرين والدولة وكذا مشروعات البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمقاولين وغيرهم.

نظرا لاعتبار السياحة مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بمدى تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي (القيمة الصافية للميزان السياحي هي الفرق بين إيرادات السياحة، بما فيها إيرادات السياحة الوافدة إلى الدولة السياحية والمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية)، فإذا كان هذا الأخير إيجابي والقيمة الصافية للميزان التجاري سلبية فإنه سيؤدي إلى فائض بالميزان التجاري أو على الأقل يخفف من حدة العجز، أما إذا كانت القيمة الصافية للميزان السياحي موجبة وكانت النتيجة الصافية لميزان التجاري موجبة فإن ذلك سينعكس إيجابا على ميزان مدفوعات الدولة.

كما ستستفيد الخزينة العامة للدولة السياحية، من تحصيلات الضرائب المتعلقة بالسياحة والأنشطة ذات العلاقة كالضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية، الضرائب بالدخول رسوم الملاحة البحرية...الخ.

فالتنمية السياحية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على زيادة فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة، من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل: الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي، وقطاع المصارف والتأمين وغيرها.

لقد أوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري (Archer) في منطقة الكريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الإنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلى ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر.

وأكدت دراسة أخرى أجراها الخبير (JUDE) في المكسيك أن الاستثمار في الفنادق يؤدي إلى توفير فرص عمالة بمعدل أكبر من الاستثمار في أي قطاع آخر في الاقتصاد المكسيكي، ضف إلى ذلك أن معظم الدراسات التي أجريت أكدت على بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وهذا كما يطلق عليه في عالم الاقتصاد (الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة)، فتخفيض نسبة البطالة يحقق هدف من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة، وإذا ما عدنا للجانب الاجتماعي فإن السياحة تؤدي إلى رفع مستوى معيشة المجتمعات وكذا رفع مستوى الوعي.(**الشاملة، 2016**)

المطلب الثالث: الآليات المبرمجة للقضاء على مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لإزالة مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتطلب الأمر مجموعة من الآليات المبرمجة التي تركز على تحسين بيئة الاستثمار، وتسهيل الإجراءات، وتقليل المخاطر ويجب التركيز على الإطار القانوني، البنية التحتية، البيروقراطية، وحماية المستثمرين.

أولا: تحديث الإطار القانوني

- تطوير قوانين الاستثمار لتتناسب مع التغيرات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على حماية المستثمرين الأجانب وتسهيل إجراءات الاستثمار.
- تسهيل الإجراءات الإدارية، مثل تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص وتقديم الدعم المالي وتوفير معلومات واضحة عن القوانين واللوائح.

ثانيا: تحسين البنية التحتية

- تطوير البنية التحتية الأساسية مثل الطرق و الاتصالات والطاقة لتلبية احتياجات المستثمرين الأجانب.
- إنشاء مناطق صناعية متطورة، وتقديم حوافز للمستثمرين للاستثمار في هذه المناطق.

ثالثا: تقليل البيروقراطية

- تسهيل الإجراءات الإدارية، مثل تبسيط إجراءات للحصول على التراخيص وتوفير معلومات واضحة عن القوانين واللوائح.
- توفير خدمة عملاء ممتازة للمستثمرين الأجانب، وتقديم الدعم اللازم لهم في كل خطوة من خطوات عملية الاستثمار.

رابعا: حماية المستثمرين الأجانب

- توفير ضمانات قانونية للمستثمرين الأجانب لحماية استثماراتهم من المخاطر السياسية والاقتصادية.
- توفير آليات لحل النزاعات بين المستثمرين الأجانب والحكومة، وتقديم تعويضات للمستثمرين في حالة حدوث أضرار.

خامسا: توفير حوافز للمستثمرين الأجانب

- تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين الأجانب، مثل تخفيض الضرائب، وتوفير إعفاءات جمركية.
- توفير تسهيلات في التمويل مثل تقديم قروض ذات فائدة منخفضة وتسهيل الحصول على التمويل من المؤسسات المالية الأجنبية.

سادسا: ترويج الاستثمار الأجنبي

- تنظيم حملات ترويجية لجذب المستثمرين الأجانب والتركيز على الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر.
- إنشاء وكالات ترويجية في الخارج للتعريف بالجزائر كوجهة استثمارية جاذبة.

من خلال تنفيذ هذه الآليات المبرمجة، يمكن للجزائر أن تخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي.

خلاصة الفصل

أصبحت السياحة اليوم ضرورة حتمية وأكيدة ،لأن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية عليها الاستعانة بأكثر من مورد خاصة وأنه من خلال الفصل والمقارنة بالتجربة التونسية فإننا نلاحظ تباعدا كبيرا بين البلدين في العديد من المجالات الخاصة بالقطاع السياحي إذ يعتبر هذا الأخير مورد إضافي إن أحسن استغلاله كما يجب التفتح على السياحة الأجنبية من أجل الاستفادة من خبراتها، وإقامة علاقات تعاون في هذا الإطار، إلا أن تحقيق التنمية الفاعلة خاصة في القطاع السياحي مرتبطة بفكر الوعي لدى أفراد المجتمع هذا ما يتطلب التمويل مع تحقيق ثقافة سياحية لدى كل فرد لبلوغ أهداف سياحية وهي أهداف التنمية رغم الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، ويعتبر تشجيع الاستثمار الأجنبي من أهم السياسات التي تنتهجها الجزائر في مجال السياحة على الرغم من ضعفها لكنها موجودة لأن هذه الاستثمارات تتطلب أموالا ضخمة.

إن السياحة الجزائرية مقارنة بالسياحة التونسية بحاجة إلى إرادة سياسية فعالة من أجل تطويرها وتنميتها إلا أننا نجد الجزائر لم ترتقي إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة من القطاع السياحي، وبقيت إنجازاتها لتخطيط أي مشروع لا بد لها من تنفيذ، فلا يكفي أن توضع خطط وبرامج فحسب وإنما ينبغي السعي إلى برمجة هذه الخطط في واقع ملموس وهذا هو الشأن بالنسبة لمشاريع ومخططات التنمية السياحية بالجزائر.

الخاتمة

تبين من هذه الدراسة أن السياحة صناعة مرتبطة بالرغبة الإنسانية في المعرفة وتخطي الحدود، حيث تمكنت السياحة من تخطي كل الأزمات وهذا ما أثبتته التجارب من كونها صناعة لا تندثر بل تنمو وتزدهر عاما بعد عام رغم كل الأحداث المؤلمة التي قد تمر بها.

كما يتضح أن السياحة صنفت من الصناعات الرائدة لأهميتها في دفع عجلة التنمية، إذ تعتبر وسيلة فعالة لجلب العملة الصعبة وامتصاص البطالة، لأنها نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة ويرتبط بأنشطة أخرى، مما جعل الكثير من الدول تولي اهتماما خاصا لهذا القطاع، حيث عمدت إلى تخصيص رؤوس أموال هائلة للاستثمار فيه.

ولقد رأينا كيف أن الجزائر في سبيل إنعاش اقتصادها الوطني ودمجه ضمن الاقتصاد العالمي سعت إلى توفير أفضل الظروف لاستقطاب واستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة الاعتبار لدور هذا الأخير من خلا تهيئة أرضية مناسبة له أو بعبارة أخرى تحسين البيئة التي ستحتضنه، فقد عملت السلطات العمومية وبذلت أقصى الجهود لأجل ذلك سواء من خلال القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري، والتي من ضمنها نجد قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 والذي من خلاله أعطيت الفرصة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، أو من خلال ما أقرته الجزائر وطبقته من إصلاحات قامت بتنفيذها لإخراج البلاد من الأزمة وتكييفها مع المتطلبات الدولية الجديدة.

إن دول المغرب العربي على اختلاف اقتصادياتها وتفاوت وتنوع تجاربها السياحية، وفي مقدمتها الجزائر، التي من خلال دراستنا وبمقارنتها بتونس أدركت أهمية قطاع السياحة وعملية الاستثمار السياحي، حيث أن الجزائر رغم امتلاكها لمقومات سياحية هائلة قد تجعلها في المراتب الأولى فيما يتعلق بالجذب السياحي، وفي هذا الصدد أولت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال السعي لتوفير مناخ ملائم يتماشى مع المناخ الاستثماري العالمي ويكون مصدر لجذب لمختلف الاستثمارات السياحية معتمدة في ذلك على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مقتدية بذلك بمختلف التجارب السياحية الناجحة في العالم، ومن بين هذه التجارب تعتبر تجربة تونس في منطقة المغرب العربي أفضل تجربة يمكن للجزائر الاستفادة منها نظرا لتشابه كثير من الظروف والقوانين في هذا المجال بين البلدين.

اختبار الفرضيات:

مما سبق يمكن اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تم اعتمادها في بحثنا هذا من خلال النقاط التالية:

- يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي الركيزة الأساسية التي تقودنا إلى صناعة سياحية ناجحة، وذلك نظرا لمساهمته الكبيرة في ضخ العملات الصعبة من خلال جذب مختلف الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى مساهمته في توفير أعداد لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الاقتصاد والمجتمع، حيث

لا يمكن تحقيق التنمية السياحية إلا من خلال مبدأ الزيادة المستمرة والمتوازنة للموارد السياحية والتي لن تتحقق إلا بالاستثمار السياحي.

- تزخر الجزائر بمقومات سياحية هائلة قد تجعل منها قطب سياحي بامتياز متمثلة في الموقع الجغرافي الاستراتيجي، اعتدال المناخ في معظم فصول السنة، شريط ساحلي، جبال، ثلوج، غابات، مواقع أثرية، تاريخية، حمامات معدنية وصحراء شاسعة، بالإضافة إلى تعدد العادات والتقاليد داخل مجتمعها، شبكة اتصالات وشبكات نقل مختلفة، لكن هذا لا يكفي وحده لتطوير قطاع السياحة بل يجب توفر عوامل أخرى متعلقة بالجوانب التسييرية والتجربة التونسية في منطقة المغرب العربي أكبر شاهد على ذلك.

- في إطار إستراتيجة شاملة لتوفير مناخ ملائم للاستثمار السياحي وتشجيعه باعتبار دور السياحة في دعم الاقتصاد الوطني وضعت الجزائر مجموعة من التحفيزات والمزايا الاستثنائية للاستثمارات السياحية، ومن أهمها:

- ✓ مجموعة من التحفيزات المالية خاصة المتعلقة بتخفيض نسبة الفوائد على القروض.
- ✓ تحفيزات متعلقة بالإعفاءات الجبائية والشبه جبائية.

- رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة في تنمية قطاع السياحة، إلا أن الاستثمار السياحي في الجزائر لا زال يواجه تحديات عديدة حالت دون تحقيق الأهداف المسطرة له، ومن أهمها: مشكلة التمويل لمختلف المشاريع السياحية، ومشكلة توفير العقار السياحي، إضافة إلى غياب بيئة إدارية تسهل عملية إنجاز مختلف الاستثمارات السياحية بسهولة فلا زال مشكل البيروقراطية الإدارية يثقل كاهل الإدارة في الجزائر، على عكس الجزائر استطاعت دولة تونس كتجربة سياحية ناجحة في منطقة المغرب العربي، التغلب على أغلب هاته العقبات من خلال عملها على توفير المناخ الاستثماري المحفز لجلب مختلف الاستثمارات الأجنبية.

نتائج الدراسة:

- ضعف اهتمام الخواص في الجزائر بالاستثمار في السياحة بسبب مشكل العقار السياحي وعدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المشاريع السياحية قادرة على تنويع الطرق المستعملة مثل القرض الايجاري.

- عزوف الكثير من المستثمرين الخواص الجزائريين والأجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي بسبب كثرة العراقيل الإدارية والتنظيمية وغياب الشفافية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري في جميع المستويات.

- على الرغم من إثراء إمكانات المنتوج السياحي في الجزائر بمختلف أنماطه، سيما الطبيعية والثقافية يبقى نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا.

- قطاع السياحة من القطاعات التي يتطلب تطويرها وقت طويل للاستفادة من نتائجها التراكمية، خاصة فيما يتعلق بجانب الثقافة السياحية في البلد الأمر الذي يساعد في جذب السياح والمستثمرين في قطاع السياحة.

- تقديم تحفيزات وضمانات للمستثمرين في مجال السياحة تمنح المستثمرين الحافز لاستثمار مواردهم المالية في القطاع السياحي الذي من خصائصه طول الحصول على المردودية.

- تطوير القطاع السياحي ما هو إلا جزء من التطوير العام لمختلف قطاعات الاقتصاد، لذا لا يمكن تحقيق تنمية سياحية إلا في إطار خطط تنموية سياحية.
- أثبتت التجربة التونسية في منطقة المغرب العربي نجاحها في مجال الاستثمار السياحي بفضل المرافقة الدائمة للمستثمرين في المجال السياحي طيلة فترة انجاز المشروع وهذا الأمر الغائب في الجزائر.
- استغلال تونس لميزة قربها من السوق الأوروبية لذا عملت على توفير النقل الذي يسهل وصول السياح من جل العواصم الأوروبية، للاستفادة من مختلف منتجاتها السياحية المتنوعة، وهذا الأمر الذي يجب على الجزائر العمل عليه نظرا لأنها تملك نفس الميزة بقربها من السوق الأوروبي.
- التطور البطيء الذي يشهده سوق السياحة في تونس سواء في عدد السياح أو في عدد المشاريع السياحية، حتم عليها البحث عن أسواق جديدة كالسوق الخليجي مثلا.
- الحساسية الكبيرة لقطاع السياحة نظر لتأثره بمختلف الأوضاع السياسية والأمنية والصحية والاقتصادية، جعل منه قطاع لا يمكن الاعتماد عليه بشكل مطلق.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها تدرج مجموعة من الاقتراحات المتمثلة فيما يلي:

- الحرص على توفير التمويل لمختلف المشاريع السياحية من خلال متابعة عمل البنوك المتخصصة في هذا المجال ومدى التزامها بتطبيق الاتفاقيات التي تنص عليها.
- ضرورة تخصيص أوعية عقارية ملائمة للنشاط السياحي مع تكفل الدولة بتوصيل مختلف الشبكات إلى الأراضي والأوعية المخصصة للاستثمار السياحي.
- ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص بإقحام ممثلين عن القطاع الخاص في الجهاز الإداري.
- تشجيع التعاون والشراكة في المجال السياحي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك للتمكن من مراجعة قوانين الاستثمار وجعلها أكثر مرونة لتوفير مناخ استثماري ملائم محفز لجذب المستثمرين.
- بناء استراتيجية تنمية سياحية تعتمد على إشراك جميع مؤسسات القطاع العام والخاص في تطوير المنتجات السياحية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلاوة على ذلك فإن هذه الإستراتيجية لابد ن تعمل على وضع إطار مستدام لتوجيه وتنسيق تنمية السياحة في السنوات القادمة.
- الاهتمام بالبنية التحتية من خلال وضع سياسات تهدف إلى تشجيع ودعم الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الخارجي، مما يساهم في تطوير وتنويع المنتج السياحي الوطني حتى يصبح منافسا قويا سواء إقليميا أو دوليا.
- العمل على تطوير النقل بأنواعه من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص للتمكن من تقديم خدمات نقل ذات جودة وبأسعار تنافسية.
- استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من خلال وضع نظام معلومات سياحي لزيادة عوامل الجذب السياحي.

- ضرورة تنويع المنتجات السياحية الجزائرية بتجسيد برنامج الأعمال الذي سطره مخطط وجهة الجزائر في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من حيث الفروع الواجب تطورها لاستقطاب أسواق جديدة.
- نشر الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع وتهيئتهم على ضرورة الاهتمام بالأماكن السياحية والحرص على نظافتها من خلال حملات التوعية عن طريق وسائل الإعلام.

آفاق الدراسة

من بين المواضيع التي لها صلة بموضوعنا والتي يمكن التطرق غليها ودراستها لدينا:

- أثر المناخ الاستثماري على الاستثمار السياحي في الجزائر.
- الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر وأثرها على تطوير القطاع السياحي.
- تحديات الاستثمار السياحي وطرق مواجهتها في الجزائر.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ
الإشكالية	ب
الدراسات السابقة	ب
فرضيات الدراسة	ج
منهجية الدراسة	ج
تصميم البحث	د
أهمية الدراسة	د
تقسيمات الدراسة	هـ
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي	
تمهيد	06
المبحث الأول: المفاهيم العامة للاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله	07
المطلب الثاني: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	17
المطلب الثالث: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر	21
المبحث الثاني: الاستثمار السياحي وأهميته على القطاعات	29
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الاستثمار السياحي وأنواعه	29
المطلب الثاني: الهيئات والقطاعات المهتمة بالقطاع السياحي	31
المطلب الثالث: الآثار المترتبة على السياحة ومعوقات تنشيط السياحة	35
المبحث الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تشجيع الاستثمار السياحي	38
المطلب الأول: العوامل المشجعة لزيادة الاستثمار السياحي	38
المطلب الثاني: مقومات نجاح الاستثمار السياحي	39
المطلب الثالث: دوافع استخدام تكنولوجيا الاتصال والخدمات الرقمية في القطاع السياحي	40
خلاصة الفصل	43

الفصل الثاني: دراسة مقارنة – الجزائر وتونس – فصل تطبيقي	
تمهيد	44
المبحث الأول: واقع ومقومات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي الجزائر – تونس	45
المطلب الأول: مقومات السياحة في الجزائر – تونس	45
المطلب الثاني: المؤشرات السياحية في الجزائر – تونس	52
المطلب الثالث: وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر – تونس	64
المبحث الثاني: مقارنة واقع السياحة والاستثمار السياحي بين الجزائر – تونس	71
المطلب الأول: مقارنة الواقع السياحي بين الجزائر وتونس	71
المطلب الثاني: مقارنة دور السياحة في الاقتصاد بين الجزائر وتونس	75
المطلب الثالث: مقارنة مؤشرات التنافسية السياحية بين الجزائر وتونس	78
المبحث الثالث: أثر وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة في الجزائر	83
المطلب الأول: المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر	83
المطلب الثاني: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على السياحة في الجزائر	85
المطلب الثالث: الآليات المبرمجة للقضاء على مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	87
خلاصة الفصل	89
الخاتمة	90
قائمة المراجع	

قائمة الكتب

- أبو قحف عبد السلام .اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي2001بيروت لبنان مكتبة الإشعاع.
- أبو قحف عبد السلام. نظريات التداول وجدوى الاستثمارات الأجنبية1989مصرمؤسسة شباب الجامعة.
- الجبوري عبد الرزاق حمد حسين. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-بلدان عربية مختارة للمدة 20052014 -1990الأردن دار الحامد.
- العزاري عدنان داوود محمد. الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية2015عمان دار الفيداء للنشر والتوزيع.
- إسماعيل الدباغ، و شبر إلهام خضر. (2015). مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل (المجلد ط1). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- دلال عبد الهادي. (2006). اقتصاديات صناعة السياحة. مصر: الفتح للطباعة والنشر.
- خلف فليح حسن. التمويل الدولي2004الأردنمؤسسة الوراق للنشر.
- زيد منير سلمان. (2008). الاقتصاد السياحي. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- زيدان محمد. الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال2004ديوان المطبوعات الجامعية.
- لعروق محمد الهادي. (بدون سنة نشر). أطلس العالم الجزائر. عين مليلة: دار الهدى.
- ماهر عبد العزيز. (2013). صناعة السياحة (المجلد ط 1). الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- محمد الصيرفي. (2009). مهارات التخطيط السياحي. دار هناء للتجليد الفني.
- محمد أميرة حسب الله. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في التنمية الاقتصادية العربية2005الاسكندريةالدار الجامعية.
- مرزوق عايد القعيد، و آخرون. (2011). مبادئ السياحة (المجلد ط1). الأردن: دار إثراء للنشر والتوزيع.
- موفق عدنان، و عبد الجبار الحصيري. (2009). أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة. عمان: دار وراق للنشر والتوزيع.
- نعيم الظاهر، و إلياس سراب. (2001). مبادئ السياحة (المجلد ط1). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- نزيه عبد المقصود مبروك. الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية2007مصر دار الفكر الجامعية.
- قبال أشرف السيد حامد. الاستثمار الأجنبي المباشر2013الاسكندرية مصر دار الفكر الجامعي.
- عبوي زيد سلمان. (2008). السياحة في الوطن العربي: دراسة لأهم المواقعالسياحية العربية. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- عبد الله محمد عبد العزيز. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي2005الأردن دار النفائس للنشر والتوزيع
- عبد الغفار هناء. الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية2002بغداد.
- عبد السلام أبو قحف. السياسات والأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر1989الاسكندرية مصر مؤسسة شباب الجامعة.
- عبد الحميد عبد المطلب.العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها2006 الاسكندرية الدار الجامعية.
- عمر هاشم صدقة. ضمانات الاستثمارات الأجنبيةة في القانون الدولي 2013الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المذكرات

- ابتسام قارة. (2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر – ماجستير غير منشورة-. الجزائر: جامعة تلمسان.
- إلياس جاب الله. (2016). آليات تطوير قطاع السياحة في الجزائر – رسالة ماجستير-. الجزائر: جامعة الجزائر.
- بن داود هيبة. واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2004-1995)مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب ،تونس رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية2005-2004جامعة حسيبة بن بوعلي الشلفكلييية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإقتصادية
- بن علية لخضر. (2018). دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة " حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- بوجمعة بلال. تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل الشراكة الأورومتوسطية2007ماجستير غير منشورة 19.

- دواح بلقاسم. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية2010أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية.
- زهير بوعكريف. (2012). التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة. ماجستير غير منشورة – تخصص تسويق -: جامعة قسنطينة.
- مازن سلمان. (2009). الاستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية- ماجستير غير منشورة- . سوريا: جامعة حلب.
- مرغاد سناء. تقييم سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2013-2000) 2014بسكرة الجزائر جامعة محمد خيضر بسكرة.
- لوعليل بلال .أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2007-1995). 2012
- عبد الرزاق عزيز حسين. صناعة السياحة في الدول العربية وسبل النهوض (رؤية مستقبلية). كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة نوروز.
- عشي صليحة. (2011/2010). الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية –. الجزائر: جامعة باتنة.
- عبير فرحات علي.الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا-.
- علي عبد الوهاب و ابراهيم نجا.الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة-1974) (1990دراسة نظرية تطبيقية1995.
- علي صوشة فايزة. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي –دراسة مقارنة بين الجزائر والصين2015-.
- صقر محمد فتحي. الانماط السلوكية للشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على المستويات التشغيل رسالة ماجستير1989جامعة القاهرةكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

المقالات والتقارير

- الجمهورية التونسية. (2017). وكالة احياء التراث والتنمية الثقافية –متاحف –. تونس: وزارة الثقافة والمحافظة على التراث.
- الدليل الاقتصادي والاجتماعي. (1989). الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع.

- الديوان التونسي للسياحة. (2009). السياحة في أرقام . تونس: وزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسية.
- المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة. (2014). التقرير الوطني حول وضعية البيئة 2012: رهانات استدامة التنمية. المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- حسن رفدان الهجهوج. (2005). الاستثمار السياحي والتنوع المطلوب. السعودية: مقال منشور بجريدة الرياض.
- قراءة أولية في التنمية السياحية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية الشاملة. (2016). مقال على الموقع البنكي.
- فضيل فارس. هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهر للعولمة الإقتصادية وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصاديات النامية236-10232 2004.

الجرائد والمجلات

- ابراهيم بختي، و محمود فوزي شعوبي. (2009-2010). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة (المجلد العدد 07). مجلة الباحث.
- بوسنة محمد رضا، سناء مرابطي، و امال بن ناصر. (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية السياحية دراسة بيانات بانل لمجموعة من دول منطقة MENA (المجلد المجلد 08 العدد 01). جامعة قسنطينة: مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية.
- بن عبد العزيز سفيان، و فاطيمة الزهراء بن يمينة. (2019). تبني مخطط جودة السياحة الجزائر (PQTA) كآلية لتنمية وتطوير السياحة الجزائرية. مجلة تنمية الرافدين.
- وفاء زكي ابراهيم. (2006). دور السياحة في التنمية الاجتماعية -دراسة تقويمية للقرى السياحية-. مصر.
- وفاء عبد الباسط. (2005). التنمية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات المعاصرة . مصر: مجلة حقوق حلوان.
- بن حسين ناجي. (2009). تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر . مجلة العوم الإنسانية.
- بن لخضر السعيد، و صورية شتبي. (2018). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر وبعض الدول المجاورة لها. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي.
- تونس. (2013). تونس...جمال يستهوي الأفئدة. تونس: مجلة افريقيا قارتنا - العدد اسادس- .
- خالد كواش. (2005). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر. جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر: مجلة اقتصاد شمال افريقيا .

- علاوي محمد لحسن، و كريم بوروشة. (2015). أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (1990 -2012). مجلة رؤى الاقتصادية.

- علاء صابر حليم متري و سعد عجيل شهاب .أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة مقارنة –*المجلة العلمية* 93

- االسامرائي دريد محمود. لاستثمار الأجنبي والضمانات القانونية2006لبنان مركز دراسات الوحدة العربية

1 –مح– مد صقر وآخرون. الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية2006المجلد 28عدد 3

- سعداوي يوسف. تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربيةجوان2008أبحاث اقتصادية وإدارية.

المواقع الالكترونية

- الخطوط التونسية. (2015). http://www.tunisair.com.tn.

- الديوان الوطني للسياحة الجزائري. (10 02, 2010). الهقار والتاسيلي الجزائر. تاريخ الاسترداد 25 04, 2025، من http://ont.dz/wp-content/upleads/hoggar-tassili.pdf: منشورات الديوان للسياحة الجزائرية السعي.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2015). قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. http://www.andi.dz/index.php/or

- زيان عاشور. (10 02, 2015). httpm//achourzian.yoo.com/t355-topic. تاريخ الاسترداد 25 04, 2025، من موقع الجزائر الجغرافي وأهميته في العالم .

المراجع باللغة الأجنبية

-economie financier international1997paris

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Gestion

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(ملحق القرارالقرار 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020)

أنا الممضي أدناه:**علالي ماجدة**

الصفة: طالب ☐ قسم: **علوم إقتصادية** تخصص: **إقتصاد دولي**

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة رقم: **201751741**

الصادرة بتاريخ:**2017/08/10** بلدية زريبة الوادي

والمكلف بإنجاز:مذكرة ماستـر

تحت عنوان: **دور إستثمار الأجنبي المباشر في ترقية السياحة في الجزائر**

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث وفق ما ينصه القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

التاريخ: 2025/05/25

إمضاءالطالبة: